الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة **٣**

الثلاثاء، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ميروسلاف لايتشاك . . . . . (سلوفاكيا)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٥.

البند ١١٠ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/72/1)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، تستمع الجمعية إلى عرض يقدمه الأمين العام لتقريره السنوي عن أعمال المنظمة (A/72/1)، في إطار البند ١١٠ من جدول الأعمال.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): أقف هنا بروح ملؤها التواضع والامتنان للثقة التي وضعها في أعضاء الجمعية العامة لأخدم شعوب العالم. ”نحن الشعوب“ والأمم المتحدة نواجه تحديات خطيرة. إن عالمنا في مأزق. الناس في كرب ويشعرون بالغضب. إنهم يرون انعدام الأمن يتصاعد وعدم المساواة يزداد والنزاعات تنتشر والمناخ يتغير. الاقتصاد العالمي يتكامل على نحو متزايد، لكن شعورنا بالانتماء إلى مجتمع عالمي ربما يكون في طور التفكك. المجتمعات مجزأة. الخطاب السياسي يتسم بالاستقطاب. الثقة داخل البلدان وفيما بينها يتحكم فيها أولئك الذين يثون الفرقة ويلصقون صفات الشيطنة. نحن في عالم يعاني التمزق. نحن بحاجة إلى أن نكون عالما يجمعه السلام. وإنني أعتقد اعتقادا قويا أننا، معا، نستطيع أن نبني السلام. ويمكننا استعادة الثقة وإيجاد عالم أفضل للجميع.

سأركز اليوم على سبعة من التهديدات والاختبارات التي تعترض طريقنا. لكل منها مخاطره الواضحة تماما. لكن لكل منها أجوبة بوسعنا أن نجدها إن تصرفنا كأمم متحدة بحق.

أولا، الخطر النووي. ينبغي أن يكون استخدام الأسلحة النووية من الأمور التي لا يمكن التفكير فيها. وحتى التهديد باستخدامها لا يمكن قبوله. لكن المخاوف التي تسود العالم اليوم بشأن الأسلحة النووية عند أعلى مستوى منذ نهاية الحرب الباردة. الخوف ليس نظريا. يعيش ملايين الناس في ظل الرعب

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الذي تثيره التجارب النووية والمتعلقة بالقذائف الاستفزازية التي تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نفسها، لا تفعل هذه التجارب شيئا للتخفيف من محنة الذين يعانون من الجوع ومن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الخاصة بهم.

وإنني أدين تلك التجارب إدانة لا لبس فيها. وأدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجميع الدول الأعضاء إلى الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن. يشدد القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) الذي اتخذ الأسبوع الماضي بالإجماع الجزاءات ويوجه رسالة واضحة بشأن الالتزامات الدولية لذلك البلد. وأناشد المجلس أن يحافظ على وحدته. لا يمكن بغير تلك الوحدة الوصول إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي، وعلى نحو ما سلم القرار، لا يمكن بغيرها تهيئة الفرصة أمام الاتصالات الدبلوماسية لحل الأزمة.

عندما تزداد حدة التوترات، يزداد احتمال سوء التقدير. احتدام لهجة الخطاب يمكن أن تؤدي إلى سوء فهم يفضي إلى الهلاك. يجب أن يكون الحل سياسيا، وهذا وقت الحنكة السياسية. يجب ألا نمضي في طريقنا إلى الحرب دون وعي. وعلى نحو أعم، يجب على جميع البلدان إبداء قدر أكبر من الالتزام بالهدف العالمي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وتتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة عن تولي زمام المبادرة. يؤدي الانتشار الذي نشهده اليوم إلى إيجاد خطر لا يمكن تصوره، في حين أن عملية نزع السلاح مصابة بالشلل. ثمة حاجة ملحة إلى منع الانتشار وتعزيز نزع السلاح والحفاظ على ما تحقق من مكاسب في هذين الاتجاهين. هذان هدفان مترابطان: إحراز تقدم في أحدهما سيولد تقدما في الآخر.

ثانيا، أود أن أنتقل إلى التهديد الذي يشكله الإرهاب على الصعيد العالمي. ليس هناك شيء يبرر الإرهاب – لا قضية ولا مظلمة. ما فتئ الإرهاب يتسبب في المزيد من الموت والخراب. إنه يدمر المجتمعات ويزعزع استقرار المناطق ويحول الطاقات عن الأنشطة الأكثر إنتاجية. إن الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب على الصعيدين الوطني والمتعدد الأطراف أدت بالفعل إلى تعطيل شبكات الإرهاب واستعادة الأراضي ومنع الهجمات وإنقاذ الأرواح؛ لكننا يتعين علينا تكثيف هذا العمل. لا يزال تدعيم التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب أمرا حاسم الأهمية.

وأود أن أعرب عن امتناني للجمعية العامة لموافقتها على إحدى أولى مبادرات الإصلاح التي تقدمت بها، وهي إنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وفي العام المقبل، أعتزم الدعوة إلى عقد أول تجمع من نوعه لرؤساء وكالات مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء لإقامة شراكة دولية جديدة لمكافحة الإرهاب. لكن مكافحة الإرهابيين في ساحة المعركة وحرمانهم من الأموال غير كافيين.

فيجب علينا أن نفعل المزيد من أجل التصدي لجذور نزعة التطرف، بما في ذلك حالات الظلم الحقيقية والمتصورة وارتفاع نسب البطالة وحجم المظالم في أوساط الشباب. ويقع على عاتق القيادات السياسية والدينية والمجتمعية واجب الوقوف ضد الكراهية وأن تكون قدوة في التسامح والاعتدال. ومعا، يتعين علينا أن نستفيد استفادة تامة من صكوك الأمم المتحدة وأن نوسع نطاق جهودنا الرامية إلى دعم الضحايا. وتبيّن التجربة أيضا أن أعمال القمع القاسية والنهج القائمة على استخدام القوة المفرطة تؤدي إلى نتائج عكسية. وحالما نعتقد أن انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية ضرورية لكسب المعركة، نكون قد فقدنا الحرب.

ثالثا، فيما يتعلق بالنزاعات التي لم تجد بعد طريقها إلى الحل والانتهاكات المنتظمة للقانون الدولي الإنساني، نحن نشعر جميعا بالصدمة إزاء التصعيد الخطير للتوترات الطائفية في ولاية راخين في ميانمار. فثمة حلقة مفرغة من الاضطهاد والتمييز والتطرف والقمع العنيف تدفع أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص

يائس إلى الفرار، مما يعرض الاستقرار الإقليمي للخطر. وإنني أحيط علما بالخطاب الذي ألقته مستشارة الدولة أونغ سان كيي اليوم، وباعتزامها العمل في أقصر مدة ممكنة على تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين التي ترأسها كوفي عنان. ودعوني أؤكد من جديد: إنه يجب على السلطات في ميانمار أن تنهي العمليات العسكرية وتتيح إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية من دون عوائق وتعترف بحق اللاجئين في العودة بأمان وكرامة. ويجب عليها أيضا أن تعالج مظالم طائفة الروهنجيا، التي لا يزال مركزها دون حل منذ فترة طويلة جدا.

ليس في حروب اليوم أي طرف رابح. فمن سورية إلى اليمن، ومن جنوب السودان إلى منطقة الساحل، وأفغانستان وغير ذلك من الأماكن، لا يمكن تحقيق السلام إلا بالحلول السياسية. وينبغي ألا تكون لدينا أي أوهام. فلن يكون بوسعنا القضاء على الإرهاب إن لم نحل النزاعات التي تتسبب في نشوء الاضطرابات التي يزدهر فيها أهل التطرف العنيف. وفي الأسبوع الماضي أعلنتُ عن إنشاء مجلس استشاري رفيع المستوى معني بالوساطة. وستساعدنا الشخصيات البارزة التي يضمها من أن نكون أكثر فعالية في التوسط لتحقيق السلام في جميع أنحاء العالم. وتعكف الأمم المتحدة على إقامة شراكات أوثق مع المنظمات الإقليمية الرئيسية مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي. ونواصل تعزيز حفظ السلام وتحديثه من أجل حماية المدنيين وإنقاذ الأرواح في جميع أنحاء العالم.

وأنا أسعى منذ أن توليت منصبي إلى الجمع بين أطراف النزاع، إضافة إلى البلدان التي لها نفوذ لديها. ومن الأمثلة الهامة على ذلك، اجتماع الغد بشأن ليبيا الذي تحدوني آمال كبيرة بشأنه. وفي الشهر الماضي، قمت بزيارة إسرائيل وفلسطين. ويجب ألا ندع الركود الذي نشهده اليوم في عملية السلام يؤدي إلى تصعيد في الغد. ويجب أن نعيد الآمال إلى الناس. فالحل القائم على وجود دولتين يبقى السبيل الوحيد للمضي قدُماً. ويجب السعي إلى تحقيقه على وجه السرعة. مع ذلك، لا بد لي من أن أكون صريحا: في حالات كثيرة للغاية، تعتقد الأطراف المتحاربة أن الحرب هي الحل. وهي قد تتكلم عن استعداد للتوصل إلى تسوية. ولكن أفعالها تنمّ في كثير جدا من الأحيان عن تعطش إلى انتصار عسكري كامل، بأي ثمن. وتتفشى انتهاكات القانون الدولي الإنساني، ويسود الإفلات من العقاب. ويدفع المدنيون الثمن الأفدح، وتواجه النساء والفتيات العنف والقمع المنهجيين. وقد رأيت في بلدي، وفي السنوات التي أمضيتها في الأمم المتحدة، أن من الممكن الانتقال من الحرب إلى السلام، ومن الديكتاتورية إلى الديمقراطية. فلنعمل على تعزيز دور الدبلوماسية اليوم وتحقيق قفزة في منع نشوب النزاعات من أجل الغد.

رابعا، إن خطر تغير المناخ يهدد آمالنا. فالعام الماضي كان الأشد حرارة على الإطلاق. والعقد الماضي كان أشد العقود حرارة منذ أن بدأ التوثيق. وبينما يتواصل ارتفاع متوسط درجة الحرارة على الصعيد العالمي، تنحسر الكتل الجليدية وتتقلص مساحة الأراضي الدائمة التجمد.

ويتعرض الملايين من الناس والتريليونات من الأصول للخطر من جراء ارتفاع مستوى سطح البحر وغيره من الاضطرابات المناخية. وتضاعف عدد الكوارث الطبيعية أربعة أضعاف منذ عام ١٩٧٠. وشهدت الولايات المتحدة، ثم بعدها الصينُ والهند والفلبين وإندونيسيا، معظم الكوارث منذ عام ١٩٩٥– أكثر من ٦٠٠ ١ كارثة، أو مرة كلَّ خمسة أيام. وأنا أعرب عن تضامني مع الناس في منطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة الذين تعرضوا للتو لإعصار إيرما، أطولِ عاصفة من الفئة ٥ مدةً تسجل على الإطلاق.وإعصار ماريا هو في الطريق بالفعل.

وينبغي ألا نربط أي عارض جوي مفرد بتغير المناخ. ولكن العلماء واضحون في قولهم إن هذه الظواهر الجوية البالغة

الشدة هي بالضبط ما تتنبأ نماذج المحاكاة التي يستخدمونها بأنه سيكون الوضع الاعتيادي الجديد لعالم يتعرض للاحترار. وقد تعيّن علينا أن نحدّث لغتنا لوصف ما يحدث: نحن نتحدث الآن عن الأعاصير العملاقة، والعواصف الكبرى، وقنابل المطر. وقد حان الوقت للخروج من مسار الانبعاثات الانتحاري. فنحن نعلم اليوم ما يكفي ليدفعنا إلى التصرف. فالعلم أقوى من أن يطعن في صحته. وأحث الحكومات على تنفيذ اتفاق باريس التاريخي بطموح أكبر من أي وقت مضى. وأثني على المدن التي تعكف على وضع أهداف جريئة. وأرحب بالمبادرات التي تتخذها آلاف الشركات الخاصة – بما في ذلك شركات النفط والغاز الكبرى – التي تراهن على مستقبل أخضر، نظيف. وتخبرنا أسواق الطاقة أن خضرنة الأعمال التجارية جالبة للنفع. ويمثل انخفاض تكلفة مصادر الطاقة المتجددة إحدى القصص التي تدعو إلى التفاؤل على الكوكب اليوم. وكذلك الحال فيما يتعلق بالأدلة المتزايدة على أن الاقتصادات يمكن أن تنمو بالتزامن مع انخفاض الانبعاثات. أسواقٌ جديدة، مزيدٌ من فرص العمل، فرصٌ لإدرار تريليونات في الناتج الاقتصادي. فالحقائق واضحة. والحلول ماثلة أمام أعيننا. ويتعين على القيادات أن تلحق بالركب.

(تكلم بالفرنسية)

خامسا، إن ازدياد مظاهر عدم المساواة يقوض أسس المجتمع والميثاق الاجتماعي. فقد عاد تكامل اقتصادات العالم، وتوسّع نطاق التجارة، والتطورات المذهلة في مجال التكنولوجيا بفوائد ملحوظة. فقد خرج الناس من براثن الفقر المدقع بأعداد تزيد على ما سُجل في أي وقت مضى. والطبقة الوسطى على الصعيد العالمي هي أيضا أكبر مما كانت عليه في أي وقت مضى. والمزيد من الناس يعيشون حياة أطول وأوفر صحة. ولكن المكاسب ليست موزعة بالتساوي. فنحن نرى حالات تفاوت حاد في الدخل والفرص وإمكانية الحصول على ثمار البحوث والابتكار. وثمة ثمانية رجال يحوزون نفس مقدار الثروة التي يحوزها نصف البشرية. ولا تزال مناطق وبلدان ومجتمعات محلية بأكملها بعيدة كل البعد عن موجات التقدم والنمو، حيث تركت خلف الركب في ”أحزمة الصدأ“ في عالمنا. وهذا الاستبعاد له ثمن، هو الإحباط والعزلة وعدم الاستقرار.

ولكن لدينا خطة لتغيير المسار تتمثل في تحقيق عولمة عادلة. وهذه الخطة هي خطة عام ٢٠٣٠.

ونصف سكان عالمنا هم من الإناث. ونصف سكان عالمنا هم ممن لم يبلغوا سن الخامسة والعشرين. ولا يمكننا تحقيق أهداف التنمية المستدامة دون الاستفادة من قوة المرأة والطاقة الهائلة التي يتمتع بها الشباب. ونعرف السرعة التي يمكن أن يحدث التحول بها في يومنا وفي عصرنا. ونعلم أننا لا نعاني من نقص في الأموال بوجود أصول وثروات عالمية تبلغ قيمتها بلايين الدولارات. ولعلنا نجد الحكمة لاستخدام الأدوات والخطط والموارد المتاحة بالفعل في أيدينا لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وهو هدف مستقل بذاته لكنه أيضا أفضل وسيلة متاحة لنا لمنع نشوب النزاعات.

إن الجانب المظلم للابتكار هو التهديد السادس الذي يجب علينا أن نواجهه – وهو ينتقل من الحدود ليدخل من أوسع الأبواب. وستظل التكنولوجيا في صميم التقدم المشترك. ولكن الابتكار، وبمقدار ما هو ضروري للبشرية، يمكن أن يجلب عواقب غير مقصودة.

إن التهديدات التي تواجه أمن الفضاء الإلكتروني آخذة في التزايد. وتتكشف حقيقة الحرب الإلكترونية شيئا فشيئا؛ وقدرتها على زعزعة العلاقات بين الدول وتدمير مئات من هياكل ونظم الحياة العصرية في تزايد. وبالتأكيد، قد يؤدي التقدم المحرز في مجال الفضاء الإلكتروني إلى تمكين الناس، ولكن ما تُسمى ”الشبكة المظلمة“ تبين أن البعض قد يستخدمون إمكانات هذا الفضاء لإلحاق الضرر بالآخرين وخدمة أنفسهم.

والذكاء الاصطناعي شيء جديد يمكن أن يحفز التنمية وأن يحسن كثيرا ظروف المعيشة، ولكنه يمكن أن يؤثر أيضا بشكل كبير على أسواق العمل وعلى المجتمع العالمي، بل وعلى نسيجنا الاجتماعي. وانتقلت الهندسة الوراثية من صفحات الخيال العلمي إلى الأسواق، ولكنها أفرزت معضلات أخلاقية جديدة دون حل. وما لم تتم معالجة أوجه التقدم هذه بطريقة مسؤولة، فإنها يمكن أن تسبب أضرارا لا يمكن حصرها.

(تكلم بالإسبانية)

إن الحكومات والمنظمات الدولية ليست مستعدة ببساطة للحالة الجديدة. وببساطة، لم تعد الأنماط التقليدية للتنظيم صالحة. ومن الواضح أن هذه الاتجاهات والقدرات تتطلب جيلا جديدا من التفكير الاستراتيجي والتأمل الأخلاقي والتنظيم. والأمم المتحدة مستعدة لأن تكون محفلا يمكن فيه للدول الأعضاء والمجتمع المدني والشركات والأوساط الأكاديمية الالتقاء والتباحث في سبل المضي قدما، بما يعود بالنفع على الجميع.

(تكلم بالإنكليزية)

وأخيرا، أود أن أتكلم عن الحراك البشري، الذي لا أعتبره تهديدا، حتى وإن كان البعض يعتبره كذلك. فأنا أراه تحديا، إذا تمت إدارته بشكل سليم يمكن أن يساعد في توحيد العالم. ولنكن واضحين: فنحن لا نواجه أزمة لاجئين فحسب، بل إننا نواجه أيضا أزمة تضامن. إن لكل بلد الحق في مراقبة حدوده، ولكن يجب أن يتم ذلك بطريقة تحمي حقوق الأشخاص المتنقلين. وبدلا من الأبواب المغلقة والعداء الصريح، نحن بحاجة إلى إعادة توطيد سلامة نظام حماية اللاجئين وآداب التعاطف الإنساني البسيطة. ويمكننا، من خلال التقاسم الحقيقي للمسؤولية على الصعيد العالمي، إدارة أعداد اللاجئين التي نواجهها. بيد أن الكثير جدا من الدول لم ترتق إلى مستوى هذه اللحظة. وأثني على البلدان التي أظهرت حسن ضيافة جديرة بالإعجاب للملايين من المشردين قسرا. وينبغي لنا القيام بالمزيد لدعمها.

كما أننا بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لمواجهة تحديات الهجرة. والحقيقة هي أن معظم المهاجرين يتحركون بطريقة جيدة التنظيم، فيقدمون مساهمات إيجابية لأوطانهم وللبلدان المضيفة. وعندما يتحرك المهاجرون بطرق غير منظمة تتضح المخاطر، وهي مخاطر بالنسبة للدول، ولكن بالأخص بالنسبة للمهاجرين الذين يخوضون غمار رحلات محفوفة بالمخاطر.

والهجرة حاضرة معنا دائما. فتغير المناخ والخصائص الديمغرافية وعدم الاستقرار وتزايد التفاوتات والتطلعات إلى حياة أفضل، فضلا عن الاحتياجات غير الملباة في أسواق العمل، جميعها أمور تعني أن الهجرة باقية. ويكمن الحل في التعاون الدولي الفعال في إدارة الهجرة من أجل كفالة توزيع منافعها على نطاق أوسع وحماية حقوق الإنسان لجميع المعنيين على النحو الواجب. ومن خلال تجربتي، بوسعي أن أؤكد للأعضاء أن معظم الناس يفضلون تحقيق تطلعاتهم في أوطانهم. ويجب أن نعمل معا. ويجب توجيه التعاون الإنمائي بطريقة تمكنهم من القيام بذلك. فالهجرة ينبغي أن تكون خيارا لا ضرورة.

كما نحتاج إلى التزام أقوى بكثير من جانب المجتمع الدولي بتضييق الخناق على المتجرين بالبشر وحماية ضحاياهم. ولنكن واضحين: إننا لن نضع حدا للمآسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط أو بحر أندامان أو في أي مكان آخر دون إيجاد مزيد من الفرص للهجرة النظامية، الأمر الذي سيفيد المهاجرين والبلدان على السواء.

وأنا شخصيا من المهاجرين، شأني في ذلك شأن الكثيرين في هذه القاعة. ولكن لا أحدا توقع مني المخاطرة بحياتي على قارب راشح أو اجتياز الصحراء في مؤخرة شاحنة للعثور على عمل خارج البلد الذي ولدت فيه. ولا يمكن أن تقتصر الهجرة الآمنة على النخبة في العالم. إن اللاجئين والمشردين داخليا

والمهاجرين ليسوا هم المشكلة، فالمشكلة تكمن في حالات النزاع والاضطهاد والفقر المقترن بفقدان الأمل.

لقد آلمني رؤية الطريقة التي تم بها رسم الصورة النمطية للاجئين والمهاجرين واستخدامهم ككباش فداء، ورؤية سياسيين يثيرون مشاعر السخط بحثا عن تحقيق مكاسب انتخابية. إن جميع المجتمعات في عالم اليوم تتحول إلى مجتمعات متعددة الثقافات ومتعددة الأعراق ومتعددة الأديان. ويجب اعتبار هذا التنوع إثراء وليس تهديدا. ومع ذلك، لجعل التنوع نجاحا، فإننا بحاجة إلى الاستثمار في التماسك الاجتماعي، حتى يتسنى لجميع الناس الشعور باحترام هويتهم وأن ثمة مصلحة لهم في المجتمع المحلي ككل.

إننا بحاجة إلى إصلاح عالمنا، وأنا ملتزم بإصلاح أممنا المتحدة. لقد شرعنا معا في بذل جهد إصلاحي شامل يتمثل في بناء منظومة إنمائية للأمم المتحدة، تدعم الدول في تحسين حياة الشعوب، وتعزيز قدرتنا على صون السلام والأمن وحقوق الإنسان للشعوب، واعتماد ممارسات إدارية تنهض بتلك الأهداف بدلا من عرقلتها. وقد أطلقنا نهجا جديدا يركز على الضحايا لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ولدينا خريطة طريق لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في الأمم المتحدة، ونحن بالفعل في طريقنا لتحقيقه.

ونحن هنا لخدمة الشعوب وتخفيف معاناتنا ”نحن الشعوب“، والمساعدة على تحقيق أحلامهم. إننا نأتي من أصقاع مختلفة من العالم. وتختلف ثقافاتنا وأديانا وتقاليدنا اختلافا كبيرا، وأقول إنه اختلاف رائع. وفي بعض الأحيان، تتنافس مصالحنا، بل وفي بعض الأحيان يكون هناك نزاع مفتوح. ولهذا السبب تحديدا، نحتاج للأمم المتحدة. ولهذا السبب تحديدا، أصبحت تعددية الأطراف أكثر أهمية من أي وقت مضى. إننا نطلق على أنفسنا المجتمع الدولي. ويجب علينا أن نعمل ككيان واحد، حيث لا يمكننا أن نفي بالوعد الوارد في ميثاق الأمم المتحدة والنهوض بالكرامة الإنسانية للجميع سوى معا، بصفتنا أمما متحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على بيانه.

بيان الرئيس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أدلي ببياني، أود أن أعرب عن تضامننا مع شعب دومينيكا الذي عانى من الدمار الذي خلفه إعصار ماريا بين عشية وضحاها. وقلوبنا مع غيرهم الذين يتأهبون لآثاره، والذين عانى الكثيرون منهم مؤخرا من آثار الإعصار إيرما.

ويشرفني أن أرحب بجميع الحاضرين في نيويورك للمشاركة في المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. وكنت أود أن أدلي اليوم بخطاب مختلف عن ذاك الذي أعددته. وكنت أود لو أشرت إلى قائمة طويلة من الأمثلة على نجاح الوساطة والإجراءات المبكرة في تفادي نشوب النزاعات. وكنت أفضل الحديث فحسب عن الأشخاص الذين ينتقلون ويهاجرون باختيارهم، وليس نتيجة اليأس. وكان سيصبح من الرائع تهنئة الجميع في هذه القاعة على الوفاء بالالتزامات الفردية ذات الصلة بالمناخ وعلى إحالة الفقر المدقع إلى كتب التاريخ. وآمل أن يتمكن شخص ما، في نهاية المطاف، من الإدلاء بخطاب كهذا من على هذا المنبر الرخامي، ولكن هذا الشخص لا يمكن أن يكون هو أنا اليوم.

وبدلاً من ذلك، تستمر النزاعات كواقع مقيت لعالمنا. إن المدنيين، لا الجنود، يدفعون ثمناً باهظاً. والمدارس والمستشفيات، لا الثكنات العسكرية، هي أهداف للهجمات.

ولا بد لي أيضاً من أن أتكلم اليوم عن أكثر من ٦٥ مليون شخص يغادرون منازلهم لأنهم مجبرون على القيام بذلك، لا لأنهم راغبون في ذلك. يتعيّن عليّ أن أستخدم خطابي اليوم لمعالجة التحديات الرئيسية الأخرى، بما في ذلك استمرار الفقر، وتزايد اللامساواة، والهجمات الإرهابية العشوائية وتفاقم آثار

تغير المناخ. هذه تحديات عالمية – يعاني كل بلد من واحد منها على الأقل – ولكنها أيضاً ذات طابع فردي يمسّ حياة كل فرد.

وهذا لا يعني أنه لا يوجد ما نحتفل به اليوم. لقد قطعنا وعداً جماعياً للبشرية من خلال التوقيع على أهداف التنمية المستدامة. واحتشدنا دعماً لاتفاقات السلام، مثل ذلك الذي شهدناه في كولومبيا. لقد قلنا ”كفى“ عندما يتعلق الأمر بتغير المناخ من خلال التوقيع على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

ولكننا لسنا هنا اليوم لنستذكر إنجازاتنا السابقة. نحن هنا للنظر إلى الأمام. سنستمع إلى الرؤى والأفكار، بل وحتى الانتقادات والشواغل، على مدى الأسبوع المقبل. وهي سترسم مسار الأمم المتحدة وتعمل على معالجة التحديات العالمية الأكثر إلحاحاً. وإنني على ثقة من أنها سترافق الممثلين أيضاً إلى ديارهم وتؤثر في عملهم بصفتهم زعماء العالم. سأستهلّ بنفسي العمل الآن بتحديد رؤيتي للدورة الثانية والسبعين.

أولاً، ينبغي أن يكون السلام والوقاية في صلب كل ما تفعله الأمم المتحدة، لأننا عندما نقرأ ميثاق الأمم المتحدة لا نجد سوى خمس إشارات إلى الحرب. إلا أن كلمة ”سلام“ تظهر ٤٧ مرة. وللأسف، فنحن ننفق الكثير من الوقت والمال في الرد على النزاعات، وليس ما يكفي على منع نشوبها. ونحن بحاجة إلى إعادة ضبط جهودنا تجاه السلام والوقاية. هذه هي الطريقة الوحيدة لضمان أن تقوم الأمم المتحدة بالعمل الذي أنشئت من أجله.

وأود أن أكون واضحاً. إن وضع السلام والوقاية أولاً لا يتعلّق بطلب المزيد من القدرات من الخارج. فالأمم المتحدة لديها بالفعل معظم الأدوات التي تحتاج إليها. وما نفتقر إليه هو الظروف التي يمكن فيها استخدامها على الوجه الصحيح. إن القرارات المتعلقة بالحفاظ على السلام (قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)) يجب أن تتصدر أدواتنا. وهي تتحدانا لتعزيز استجابتنا للأزمات قبل أن تؤدي إلى نشوب النزاعات أو اندلاعها من جديد. وهي تدعو إلى تجديد التركيز على الوقاية. إذا كان لهذه الرؤية أن ترى النور، فيجب تنفيذ هذه القرارات. ويحدوني الأمل في أن أسهم في هذه العملية خلال فترة رئاستي.

يجب أن تصبح الوقاية جزءاً أكبر من عمل الجمعية العامة. وسيكون هذا مهماً في استعراضنا الجاري لعمليات الأمم المتحدة للسلام والتزامنا بالعمل مع مكتب الأمم المتحدة الجديد لمكافحة الإرهاب. ويجب أيضاً إدماج الوقاية بشكل أفضل في حقوق الإنسان والتنمية. فعندما يستطيع الناس عيش حياة كريمة، وعندما يتم احترام الحقوق وتكون سيادة القانون موجودة في الحياة اليومية، يكون من الأصعب توجيه المجتمعات نحو النزاع.

ثانياً، يجب أن يوضع تركيز أقوى على الناس. والسبب في ذلك هو أن الأمم المتحدة لم تنشأ للدبلوماسيين أو الشخصيات الهامة؛ بل أنشئت للناس. ونعلم أن العديد من الناس قد أصيبوا بخيبة أمل. وهناك عدد لا يحصى من الآخرين في جميع أنحاء العالم يعلقون آمالاً كبيرة علينا. وهم يرون الراية الزرقاء للأمم المتحدة بوصفها أول علامة على الأمان والبداية لإحداث التغيير. وسيكون من أكبر الاختبارات بالنسبة لنا عملية اعتماد أول اتفاق عالمي للهجرة، وأودّ أن أكون صريحاً هنا – ستكون هذه عملية صعبة. إن مسألة الهجرة هذه محاطة بانقسام حادّ. ولكلّ منا رأي مختلف بشأنها، ولكن لا يمكننا تحويلها إلى ممارسة بيروقراطية. ولا يمكن أن يبقى لدينا اتفاق ناجح على الورق وحسب.

والتحدي الآخر الذي يتطلب التركيز على الناس هو الإرهاب الدولي. هذه ليست مشكلة يمكن حلّها بالأسلحة أو إبعادُها بالحواجز. فالناس محورها. وهم الذين يُسهمون فيها. وهم الذين يعانون بسببها. والسبيل الوحيد للنجاح في كلا المجالين سيكون اختيار التركيز على الناس بدلاً من التشبّث

بمواقفنا الفردية. إننا نحتاج إلى الأطر العالمية المجدية التي يمكن أن ينفذها الناس من أجل الناس في الوقت الحقيقي.

ولكني أود أن أؤكد شيئاً واحداً. لا يسعنا أن نفشل. وإذا فشلنا، فكيف يمكننا أن نزعم أن الأمم المتحدة هي أفضل محفل لمعالجة التحديات العالمية؟ وسيثبت صواب الذين يشكّون في الأمم المتحدة وسيصعب على غيرهم التمسّك بأملهم. ويجب أيضاً أن يكون التركيز على الناس محسوساً بقوة أكبر في المجال الإنساني. لا يمكن المساس بإمكانية الأمم المتحدة على الوصول ومساعدة من هم في أمس الحاجة لها من قبل أي طرف. لقد باتت انتهاكات القانون الدولي الإنساني شائعة جداً والمساءلة عن هذه الجرائم نادرة جداً.

وأخيراً، يجب أن نفي بالوعود التي قطعناها للنهوض بالرخاء وحماية كوكب الأرض. لقد قطعنا التزاماً واضحاً من خلال خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. لقد وعدنا بتحسين حياة جميع الناس وضمان مستقبل الكوكب الذي نعيش فيه. ومع ذلك، لن نتمكن من تحقيق ذلك دون تأمين أموال كافية. ولا يمكننا أن نجلس وننتظر بصبر حتى تأتينا تريليونات الدولارات. فلا بد لنا من الخروج والبحث عنها. وسيشمل هذا المزيد من التواصل مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية.

إنني أرى المجموعات ذات الأولوية؛ وهي السلام والوقاية، والناس، والكوكب والرخاء، على أنها ثلاثة أضلاع لمثلث. ربما لا تكون كلها بنفس الطول أو بنفس العرض، ولكن لا يقل أحدها أهمية عن الآخر. وأنا على ثقة بأن هذا المثلث سيشير في اتجاه الآفاق الواعدة لعالمنا.

ودعونا لا ننسى المسائل الهامة الأخرى التي يتعين تعميمها. إن حقوق الإنسان أمر بالغ الأهمية؛ ولا يمكن أن يترسخ السلام ولا التنمية من دونها. ويجب علينا أن نتذكر أن لدينا الكثير من العمل الذي يتعين القيام به عندما يتعلق الأمر بالمساواة بين الجنسين. وينبغي أن يحظى الدور القيادي للمرأة ومشاركتها بالأولوية في سياقي النزاع والسلام على حد سواء.

كما سيكون إصلاح الأمم المتحدة من الأولويات الرئيسية. ولا بد من الحوار المفتوح والشامل بين الدول الأعضاء بشأن مقترحات الأمين العام للإصلاح. وسأعمل على تيسير هذا الحوار كما أنني سأشارك شخصياً بشكل وثيق مع الدول الأعضاء لتعزيز دور الجمعية العامة. وسأعزز أيضاً عملية ذات مصداقية لمعالجة إصلاح مجلس الأمن.

وأخيراً، ينبغي للأمم المتحدة أن تفتح أبوابها بشكل أوسع. ولا بد لنا من أن نعزز التزامنا بالعمل مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ونحن بحاجة إلى الاستماع إلى مزيد من أصوات الشباب في القاعة.

وقبل أن أختتم بياني، أودّ أن أدلي بملاحظة شخصية. أود أن أقول إنه لا يمكننا أن ندعو إلى إنهاء العمل كالمعتاد ثم نستمر في العمل كالمعتاد. إذا كنا نبحث عن تغيير في الطريقة التي تعمل بها الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، فينبغي لنا أن نبدأ هنا في نيويورك. ويمكن لهذا أن يعني التغيير المؤسسي، ولكنه يمكن أن يعني أيضاً تغييراً في الطريقة التي نعمل بها على أساس يومي. يمكننا الدخول في حوار حقيقي، لا في سلسلة من مناجاة الذات. ويمكننا أن نُركز على مقدار، وليس على قلّة، ما يمكننا أن نتخلى عنه بروح من التراضي. يمكن أن ننظر إلى أبعد من جداول الأعمال والمواقف الفردية وأن نرى الصورة الأكبر عن السبب في وجود الأمم المتحدة وما تحاول أن تفعله.

ربما ليس بوسعي الإدلاء ببيان سار لنا جميعا اليوم، والثناء علينا جميعا لجعل العالم مكانا أفضل للعيش فيه، إلا أنني سوف أعمل على مدار هذا العام لزيادة فرص تحقيق ذلك المسعى، لعل وعسى أن يحظى بذلك الامتياز العظيم في يوم ما من يخلفنا

في ذلك العالم. أتمنى للجمعية النجاح في مداولاتها، وأنا واثق بأن تلك المداولات ستصب في مصلحة وفائدة جميع الناس.

قبل إعطاء الكلمة للمتكلم الأول هذا الصباح، أود أن أذكّر الأعضاء بأن قائمة المتكلمين في المناقشة العامة اعتُمدت على الأساس المتفق عليه، أي أن المدة الزمنية للبيانات ينبغي ألاّ تتجاوز ١٥ دقيقة، بغية إتاحة المجال للاستماع إلى جميع المتكلمين في كل جلسة. ضمن هذا الإطار الزمني، أود أن أناشد المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بسرعة معقولة، حتى يتسنى توفير الترجمة الشفوية على نحو سليم باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

أود أيضا أن أوجه انتباه الجمعية إلى المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في الدورات السابقة، ومؤداه أن ممارسة الإعراب عن التهاني داخل قاعة الجمعية العامة بعد إلقاء الخطب أمر غير محبذ تماما. في ذلك السياق، يرجى من المتكلمين، بعد الإدلاء ببياناتهم، الخروج من قاعة الجمعية العامة عبر الحجرة GA-200، الواقعة خلف المنصة، قبل العودة إلى مقاعدهم.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على المضي قدما بنفس هذه الطريقة طيلة فترة المناقشة العامة في الدورة الثانية والسبعين؟

تقرر ذلك.

أخيرا، أود أن أوجه انتباه الأعضاء إلى أن إدارة شؤون الإعلام هي الجهة المعنية بأخذ الصور الفوتوغرافية الرسمية لجميع المتكلمين أثناء المناقشة العامة. ويرجى من الأعضاء الراغبين في الحصول على تلك الصور الاتصال بمكتبة الصور التابعة للأمم المتحدة.

خطاب السيد ميشيل تامر، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية البرازيل الاتحادية.

اصطُحب السيد ميشيل تامر، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية إلى قاعة الجمعية العامة.

باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ميشيل تامر، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس تامر (*تكلم بالبرتغالية: وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئكم، يا سيادة الرئيس، على انتخابكم. ويمكنكم التعويل على الدعم الكامل من جانب وفد البرازيل.

يسرني أيضا أن أحيي الأمين العام بلغتنا المشتركة، أي باللغة البرتغالية. أود مرة أخرى أن أتمنى للأمين العام اطراد النجاح خلال فترة ولايته.

إن التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة منذ إنشائها متعددة الأبعاد. وبالإضافة إلى ذلك، نعلم جميعا أن تطلعات مؤسسيها لم تتحقق بالكامل. ومع ذلك، فالحقيقة أنه طوال ٧٢ سنة خلت، ما برحت الأمم المتحدة ممثلة وما زالت تمثل الأمل. وفي الحقيقة أن الأمم المتحدة ما زالت ممثلة وما انفكت تمثل إمكانية عالم أكثر إنصافا؛ عالم يسوده السلام والرخاء؛ عالم ينبغي ألا يواجه فيه أي شخص التمييز أو القمع أو الفقر؛ عالم تكون فيه أنماط الإنتاج والاستهلاك متماشية مع رفاه الأجيال الحالية والمقبلة.

أنشأت الأمم المتحدة نفسها بوصفها منتدى متميزا لبناء العالم الذي نصبو إليه. لكي نبني ذلك العالم، نحتاج إلى السبل السليمة والشعور بالواقعية، إننا ننشد عالما لا يحيد فيه بصرنا قط عن مثلنا. في هذه اللحظة من التاريخ التي من الواضح أنها تتسم بعدم اليقين وعدم الاستقرار، هناك حاجة واضحة إلى المزيد من الدبلوماسية والمزيد من التفاوض، وليس أقل من ذلك. نحن بحاجة إلى مزيد من التعددية والحوار، وليس أقل من ذلك.

ومن المؤكد أننا بحاجة إلى المزيد من الأمم المتحدة، وبحاجة إلى أمم متحدة تزداد شرعية وفعالية.

لذلك فإننا مع بلدان أخرى كثيرة، نؤيد حتمية إصلاح الأمم المتحدة. ولا مندوحة من توسيع عضوية مجلس الأمن لكي تتكيف مع واقع القرن الحادي والعشرين. ومن الملح أن نستمع إلى إرادة الأغلبية الساحقة من أعضاء الجمعية العامة.

لا ينبغي للمرء أن يفترض أن الأفكار ثبت خطأها في الماضي ربما الآن تسفر عن نتائج جيدة. نحن نرفض أشكال التعصب القومي. ولا نؤمن بالنزعة الحمائية بوصفها حلا للتحديات الاقتصادية. وتلك التحديات تتطلب استجابات فعالة للأسباب الجذرية للاستبعاد الاجتماعي. ينبغي أن يوجه عملنا الجماعي السعي إلى تحقيق التنمية بجميع أبعادها.

إن التزام البرازيل بالتنمية المستدامة أولويتنا العليا. فالتنمية تتخلل سياساتنا العامة وأعمالنا في الخارج. من الجدير بالذكر أننا خلال رئاستنا لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، على سبيل المثال، جعلنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المخطط المحفز للجهود التي نبذلها في هذا المنتدى. إن البرازيل على جميع الجبهات تسعى إلى تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

إن مكافحة تغير المناخ جزء لا غنى عنه من ذلك الإسهام. نحن ملتزمون بتأييد اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. في العام الماضي، قدمت البرازيل صك تصديقها على الاتفاق. فليس من الممكن تأجيل العمل في مجال معالجة تغير المناخ. بل يجب علينا أن نتحرك صوب ذلك الآن.

من دواعي فخري أن أقول إن بلدي يقود الطريق نحو اقتصاد منخفض الكربون. إذ أن مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة تشكل أكثر من ٤٠ في المائة من محفظة الطاقة البرازيلية وتزيد عن ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي. وأقول أيضا أننا قادة في مجال الطاقة الكهرمائية والطاقة الأحيائية. وتعتز البرازيل بكونها حائزة على أوسع مظلة من الغابات المدارية في العالم. إن إزالة الغابات أمر يدعو إلى القلق، لا سيما في منطقة الأمازون. وما برحنا نسترعي الانتباه إلى تلك المسألة ونخصص الموارد اللازمة لها. ومن الأخبار السارة لدي أن البيانات المستمدة من السنة الماضية تشير إلى حدوث انخفاض في إزالة الغابات في منطقة الأمازون بنسبة تزيد عن ٢٠ في المائة. ونحن نسير على المسار السليم، وسنظل على هذا المسار.

ثمة عامل رئيسي للتنمية أي التجارة. إننا ملتزمون بنظام منفتح وقائم على قواعد التجارة الدولية، مع منظمة التجارة العالمية، ونضع آليتها لتسوية المنازعات في الصدارة.

في المؤتمر الوزاري القادم لمنظمة التجارة العالمية، والمزمع عقده في بوينس آيرس في كانون الأول/ديسمبر، سنواجه مرة أخرى المسائل الطويلة الأمد التي ثبت أنها مضرة بشكل رئيسي بالبلدان النامية. وسيتعين علينا أن نحرز تقدما في الوصول إلى الأسواق للمنتجات الزراعية وإلغاء الإعانات الزراعية التي تشوه التجارة. ونؤمن بأننا معا سننجح في تحقيق نتائج ملموسة. وكل هذه الجهود تسهم في إنجاز هدفنا الرئيسي: كفالة الفرص المتاحة للجميع، في كل مكان.

غدا، سأتشرف بالتوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية. لقد كانت البرازيل من بين واضعي هذه المعاهدة. ستكون تلك لحظة تاريخية. إننا نكرر نداءنا للدول الحائزة للأسلحة النووية لقطع المزيد من الالتزامات في مجال نزع السلاح. وفي هذا الصدد، فإن البرازيل تعبر عن نفسها انطلاقا من سلطة بلد يتقن التكنولوجيا النووية وتقول بأنها قد تخلت طوعا عن حيازة الأسلحة النووية. والبرازيل تعبر عن نفسها انطلاقا من سلطة بلد يحظر دستوره الخاص استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض غير السلمية؛ وهي بلد كان مصدر معاهدة تلاتيلولكو التي رسخت قبل نصف قرن إزالة الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ بلد، عمل مع جيرانه في أمريكا الجنوبية

وفي أفريقيا على تحويل جنوب المحيط الأطلسي إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية؛ أخيرا، إنه بلد، قام مع الأرجنتين، بإنشاء آلية مشتركة للضمانات النووية أصبحت معيارا للعالم بأسره.

إننا إذ نرحب بمنجزات معاهدة حظر الأسلحة النووية، يجب علينا أن نعترف بأن هناك قضايا عالقة تثير قلقا بالغا بشأن السلم والأمن. إن التجارب النووية والصاروخية الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية تشكل تهديدا خطيرا لا يمكن لأحد أن يكون غير مبال حياله. تدين البرازيل تلك الأعمال بأقوى العبارات الممكنة. ويجب التوصل بسرعة إلى حل سلمي للحالة الراهنة التي لا يمكن تصور عواقبها.

أما في الشرق الأوسط، فلا تزال المحادثات بين إسرائيل وفلسطين في حالة جمود. إن البرازيل بوصفها صديقة للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، لا تزال تؤيد الحل القائم على دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، داخل حدود معترف بها دوليا ومتفق عليها بين الطرفين.

أما في سوريا، فعلى الرغم من وقف التصعيد في الأشهر الأخيرة، ما زلنا نشهد صراعا مع عواقب إنسانية مأساوية. إن الحل الذي يجب السعي إليه في سورية حل سياسي الطابع في جوهره، ولا يمكن تأجيله أكثر من ذلك. وبالمثل، فإن الحروب في أفغانستان وليبيا واليمن، ومالي، وجمهورية أفريقيا الوسطى تسببت في معاناة لا تطاق وتتجاوز حدود تلك البلدان.

فلنقم بزيارة لمخيمات اللاجئين والمشردين في العراق، والأردن، ولبنان، وكينيا. ولنستمع إلى روايات الذين فقدوا آباء وأمهات وأبناء وبنات. وقد عصفت بهذه الأسر صراعات حمقاء يبدو أنها لا تعرف حدودا، صراعات تتمثل في انتهاكات للقانون الإنساني بوتيرة غير مقبولة.

إن أميننا العام على حق. وينبغي لنا أن نعمل على تنشيط آليات منع نشوب الصراعات. إن الوقاية تعني الدبلوماسية. إنها مسألة تتعلق بالتنمة.

من الحيوي الاعتراف بالصلة بين الأمن والتنمية. وقد استرشدت البرازيل بهذا الاعتراف لدى مشاركتها في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وفي الوقت الذي تنتهي فيه ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي، يجب على المجتمع الدولي التمسك بالتزامه نحو شعب هايتي. ومن المؤكد أن البرازيل ستفعل ذلك.

أما في أمريكا الجنوبية، فتعمل كولومبيا حاليا على إنهاء أكثر من ٥٠ عاما من الصراع. وستظل البرازيل شريكا مصمما في هذا الجهد.

من برشلونة إلى كابول، ومن الإسكندرية إلى مانشستر، فإن المظاهر المتكررة للعنف الجبان لا تدع شرور الإرهاب تغيب عن أذهاننا. ويتغذي هذا الشر على الأصولية والإقصاء، ما من بلد في مأمن من ذلك. إن الوحدة أمر مهم جدا، لا سيما بالنظر إلى قدرة الإرهاب على التكيف مع الأزمان والبيئات الحديثة. ولن يخيفنا الإرهاب ولن ندعه يضعف من إيماننا بالحرية والتسامح.

في العديد من بلداننا، نرى أن الجريمة العابرة للحدود الوطنية تقوض أيضا الأمن والهدوء بالنسبة للأفراد والأسر. لا يمكننا أن نكون فعّالين في مكافحة الاتجار بالأشخاص والأسلحة والمخدرات وغسل الأموال إلا من خلال التنسيق والتعاون، ومن هذا المنطلق، نظمت البرازيل، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، اجتماعا وزاريا لبلدان أمريكا الجنوبية بشأن أمن الحدود. ومن هذا المنطلق سنواصل التعاون مع البلدان في جميع أرجاء المعمورة بهدف التصدي للجريمة المنظمة.

للأسف، لا تزال انتهاكات حقوق الإنسان تتكرر في جميع أنحاء العالم، انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية، وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويجب أن نضمن لجميع الناس وفي كل مكان العيش بكرامة، ووفقا لمعتقداتهم وخياراتهم.

إن البرازيل بلد تتجذر فيه الحريات، كان ولا يزال يبنى على أساس التنوع، التنوع الإثني والثقافي والعقائدي والفكري. من هذا التنوع، وأكثر من أي شيء آخر، نستمد قوتنا بوصفنا أمة. ونرفض العنصرية وكراهية الأجانب وغيرها من أشكال التمييز؛ فنحن طرف في المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، وأعضاء في محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية. لقد وجهنا دعوة دائمة إلى المقررين الخاصين للأمم المتحدة.

لدينا اليوم أحدث قوانين اللاجئين في العالم. لقد فرغنا مؤخرا من تحديث قانون الهجرة لدينا، مسترشدين في ذلك بمبدأ استقبال الحالات الإنسانية. لقد منحنا التأشيرات الإنسانية لمواطني هايتي وسورية، ورحبنا بالآلاف من المهاجرين واللاجئين من فنزويلا.

إن الحالة الإنسانية في فنزويلا مستمرة في التدهور. ونقف إلى جانب الشعب الفنزويلي، ونتشاطر معه العرى الأخوية. وفي أمريكا الجنوبية، لم يعد ثمة مجال للبدائل الديمقراطية. وهذا ما ذكرناه في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، وسوف نواصل التمسك بها.

إن البرازيل تمر بلحظة تحول حاسمة. ففي مجال الإصلاحات الهيكلية، نعمل حاليا على التغلب على أزمة اقتصادية غير مسبوقة. ونستعيد حاليا التوازن المالي، وبالاقتران مع ذلك، نستعيد مصداقية اقتصادنا. ونعمل مرة أخرى على استحداث فرص العمل. ونحن بصدد استعادة قدرة الدولة على تنفيذ السياسات الاجتماعية التي لا غنى عنها لبلد مثل بلدنا. لقد تعلمنا هذه القاعدة ونطبقها على الصعيد العملي، فمن دون تحمل المسؤولية المالية والاجتماعية فكل شيء لا يعدو كونه كلمات جوفاء. إن البرازيل الجديدة التي تخرج من هذه الإصلاحات بلد يعد أكثر انفتاحا على العالم.

هذا هو موقف الانفتاح الذي نأتي به إلى الأمم المتحدة، وكذلك إلى السوق المشتركة للمخروط الجنوبي؛ ومجموعة العشرين، وإلى مجموعة بلدان البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا ومجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا؛ وإلى جميع المنتديات التي نشارك فيها.

لقد اعتمدنا موقف الانفتاح تجاه كل شريك من شركائنا في منطقتنا وخارجها.

إن أمريكا الجنوبية هي جارتنا المباشرة. ولهذا السبب، نعمل من أجل أمريكا جنوبية مزدهرة وديمقراطية. ونعمل من أجل زيادة التقارب بين عمليات التكامل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن الأمثلة الهامة على ذلك العلاقات الوثيقة القائمة بين السوق الجنوبية المشتركة، وتحالف المحيط الهادئ. وتشكل بلدان هاتين المجموعتين المختلفتين معا سوقا قوامها قرابة ٤٧٠ مليون مستهلك، تسهم بأكثر من ٩٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة أمريكا اللاتينية.

إن أفريقيا، بدورها، قارة تربطنا بها علاقات تاريخية وثقافية قوية. وأفريقيا قارة نرغب في إطلاق مبادرات وشراكات تعاونية متزايدة من أجل التنمية فيها. وفيما يتعلق بأوروبا، فقد أقمنا صداقات طويلة الأمد، ونعمل على تعزيز تدفقات التجارة والاستثمار هناك. وبالمثل، في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهي أكثر مراكز الاقتصاد العالمي دينامية، عززنا علاقاتنا مع الشركاء التقليديين والجدد على السواء. وفتحنا أيضا قنوات تجارية جديدة مع آسيا والمحيط الهادئ.

تلكم هي سياستنا الخارجية – وهي سياسة خارجية عالمية حقا. والواقع أن الجمعية العامة تمثل المحفل الأكثر عالمية من بين المحافل التي نعتمد عليها ويمكننا ذلك. فهنا، يمكننا جميعا أن نستفيد من أوسع مجموعة من وجهات النظر وأكثرها تعددية. وهنا، نجد المقاييس والمعايير التي تحكم التعايش المقترن بالاحترام. وهنا، تصبح دولنا أكثر اتحادا، وتهدف إلى تحقيق التنمية النهائية لشعوبنا وتوفير الكرامة لمواطنينا وضمان أمن كوكبنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية الاتحادية البرازيلية، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ميشيل تامر، رئيس الجمهورية الاتحادية البرازيلية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد دونالد ترامب، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

اصطحب السيد دونالد ترامب، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد دونالد ترامب، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ترامب (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب بالجميع في نيويورك. إنه لشرف عظيم أن أقف أمامكم هنا في مدينتي، ممثلاً للشعب الأمريكي لأخاطب شعوب العالم.

بينما يواصل الملايين من مواطنينا المعاناة من آثار الأعاصير المدمرة التي ضربت بلدنا، أود أن أبدأ بالتعبير عن تقديري لكل زعيم في هذه القاعة ممن عرضوا المساعدة والعون. إن الشعب الأمريكي قوي وصامد وسيخرج من تلك المصاعب وهو أشد تصميمًا مما كان عليه من قبل.

ولحسن الحظ، فإن الولايات المتحدة تسير بشكل جيد منذ يوم الانتخابات في الثامن من تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. فقد سجلت سوق الأسهم أعلى مستوياتها على الإطلاق، وهذا مستوى قياسي. ومعدل البطالة تراجع إلى أدنى مستوياته خلال ١٦ عامًا، وبسبب إصلاح الإجراءات التنظيمية والإصلاحات الأخرى، أصبح لدينا عدد أكبر من العاملين في الولايات المتحدة الآن أكثر من أي وقت مضى. والشركات آخذة في العودة إلى بلدنا، مما يخلق نموًا في فرص العمل على نحو لم يشهده بلدنا منذ زمن طويل جدا. وكما أُعلن للتو، فإننا سننفق حوالى ٧٠٠ بليون دولار على الجيش والدفاع لدينا. وفي وقت قريب جدًا، سيصبح جيشنا في أقوى حالاته على الإطلاق.

على مدار أكثر من ٧٠ عامًا، وفي أوقات الحرب والسلم، خاطب قادة دول وزعماء حركات ورجال دين الجمعية العامة. وعلى غرارهم، أعتزم أن أتناول بعض أخطر التهديدات التي تواجهنا حاليًا، ولكن أيضًا التوقعات الكبيرة التي تنتظر أن يُطلق لها العنان. إننا نعيش في عصر فرص استثنائية. فالإنجازات الكبيرة التي تحققت في مجالات العلم والتكنولوجيا والطب أصبحت تعالج أمراضا وتحل مشاكل تصورت الأجيال السابقة أنه من المستحيل حلها.

لكن كل يوم يجلب أيضًا أخبارًا عن الأخطار المتنامية التي تهدد كل شيء نعتز به ونقدره. لقد استجمع الإرهابيون والمتطرفون قواهم وانتشروا في كل منطقة على وجه كوكب الأرض. ولا تكتفي الأنظمة المارقة الممثَّلة في هذه الهيئة بدعم الإرهابيين، بل إنها تهدد الدول الأخرى وحتى شعوبها نفسها بأشد الأسلحة تدميرًا في تاريخ الإنسانية. إن القوى السلطوية تسعى إلى هدم القيم والأنظمة والتحالفات التي منعت نشوب النزاعات ونحت بالعالم نحو الحرية منذ الحرب العالمية الثانية. وتتاجر شبكات الجريمة الدولية بالمخدرات والسلاح والبشر؛ وتجبر الناس على النزوح والهجرة الجماعية؛ وتهدد حدودنا؛ وتستغل أشكال العدوان الجديدة التكنولوجيا لكي تهدد مواطنينا.

وببساطة، فإننا نجتمع هنا في فترة تحمل وعودا هائلة وتحفها مخاطر كبيرة أيضا. والأمر كله متروك لنا فإما أن ننهض بالعالم إلى ذرى جديدة، أو أن نتركه يهوي إلى واد سحيق من اليأس. والأمر في أيدينا، فهل نختار أن ننهض بالملايين وننتشلهم من براثن الفقر ونساعد مواطنينا على تحقيق أحلامهم ونكفل أن

تتربى الأجيال الجديدة من الأطفال في بيئة خالية من العنف والكراهية والخوف.

لقد أنشئت هذه المنظمة في أعقاب حربين عالميتين لكي تساعد في صياغة هذا المستقبل الأفضل. وهي تستند إلى رؤية فحواها أن الدول المختلفة يمكن أن تتعاون لحماية سيادتها والحفاظ على أمنها وتعزيز ازدهارها. وفي مثل هذا الوقت قبل ٧٠ عامًا بالضبط، وضعت الولايات المتحدة مشروع مارشال لكي تسهم في إعادة إعمار أوروبا، استنادا إلى الدعائم الثلاث الجميلة المتمثلة في تحقيق السلام والسيادة والأمن والازدهار. لقد بُني مشروع مارشال على فكرة نبيلة مفادها أن العالم كله سيكون آمنًا عندما تكون الدول قوية ومستقلة وحرة. وكما قال الرئيس ترومان في رسالته إلى الكونغرس حينذاك ”إن دعمنا لإنعاش أوروبا يتفق تمامًا مع دعمنا للأمم المتحدة“.

إن نجاح الأمم المتحدة يعتمد على القوة المستقلة لأعضائها. وللتغلب على مخاطر الحاضر وتحقيق وعود المستقبل، يجب أن نبدأ بحكمة الماضي. إن نجاحنا يتوقف على بناء تحالف للدول القوية والمستقلة التي تعتز بسيادتها من أجل تعزيز الأمن والازدهار والسلام لأنفسها وللعالم.

إننا لا نتوقع أن تتشاطر الدول المختلفة نفس الثقافة أو نفس التقاليد أوحتى نفس نُظم الحكم، ولكننا نتوقع من جميع الدول أن تتقيد بهذين الواجبين السياديين الأساسيين المتمثلين في احترام مصالح شعوبها وحقوق كل دولة أخرى ذات سيادة.

تلك هي الرؤية الجميلة لهذه المؤسسة، وهي الأساس للتعاون والنجاح. فالبلدان القوية ذات السيادة لا تسمح للبلدان التي تتسم بالتنوع ولديها قيم مختلفة وثقافات مختلفة وأحلام مختلفة بالتعايش معها فحسب، بل وتعمل معها جنبًا إلى جنب على أساس من الاحترام المتبادل. إن البلدان القوية ذات السيادة تسمح لشعوبها بتملُّك المستقبل والتحكم في مصائرها. وتسمح الدول القوية ذات السيادة للأفراد بالنجاح والازدهار بطول الحياة وعرضها كما أراد لها الله.

نحن لا نسعى، في أمريكا، لفرض أسلوب حياتنا على أحد، وإنما نتركها بدلا من ذلك تتألق وتكون مثالا يراه الجميع. ولدى بلدنا هذا الأسبوع سببًا خاصًا للفخر والاعتزاز بهذا المثال. فنحن نحتفل بالذكرى السنوية الـ ٢٣٠ لدستورنا العزيز – أقدم دستور لا يزال يُستخدم في العالم اليوم. لقد كانت تلك الوثيقة الخالدة، وما زالت، أساس السلام والازدهار والحرية للأمريكيين ولملايين لا حصر لها من الناس في جميع أنحاء العالم استمدت بلدانهم الإلهام من احترامها للطبيعة البشرية وكرامة الإنسان وسيادة القانون. إن أعظم شيء في دستور الولايات المتحدة هو أول عبارة جميلة فيه. وهي، ”نحن الشعب“. لقد ضحّت أجيال من الأمريكيين من أجل الحفاظ على وعد تلك الكلمات ووعد بلدنا وتاريخنا العظيم. في أمريكا، الشعب يحكم، والشعب يقرر، والشعب هو صاحب السيادة.

فقد انتُخِبتُ لا لتولي السلطة، بل لإعطاء السلطة للشعب الأمريكي، صاحبها. إننا نجدد، في الشؤون الخارجية، هذا المبدأ التأسيسي للسيادة. إن واجب حكومتنا الأول هو نحو شعبها ونحو مواطنينا، أن تلبي احتياجاتهم وتضمن سلامتهم وأن تحافظ على حقوقهم وأن تدافع عن قيمهم. وبوصفي رئيسًا للولايات المتحدة، سأضع أمريكا دائمًا على رأس قائمة أولوياتي، تمامًا كما يضع الحاضرون من زعماء البلدان بلدانهم على رأس قوائم أولوياتهم وينبغي لهم ذلك. فجميع القادة المسؤولين ملزمون بخدمة مواطنيهم، وتظل الدولة بمفهومها الوطني هي أفضل آلية ووسيلة للارتقاء والنهوض بأحوال الإنسان. غير أن توفير حياة أفضل لشعبنا يتطلب منا كذلك أن نعمل معًا في وئام وثيق ووحدة متآلفة لخلق مستقبل أكثر أمنًا وسلامًا لجميع الناس. وستكون الولايات المتحدة إلى الأبد صديقًا عظيمًا للعالم، وخاصة لحلفائها، ولكن لم يعد من الممكن أن يتم استغلالنا، أو

إبرام صفقات أحادية الجانب حيث لا تحصل الولايات المتحدة منها على شيء في المقابل.

وطالما أنني في هذا المنصب، فسأدافع عن مصالح أمريكا قبل كل شيء، غير أننا إذ نفي بالتزاماتنا تجاه بلداننا، ندرك أيضًا أنه من مصلحة الجميع السعي إلى مستقبل يمكن فيه لجميع الأمم والبلدان أن تتمتع بالسيادة وتكون مزدهرة وآمنة. إن أمريكا تفعل أكثر من مجرد الكلام عن القيم المعبر عنها في ميثاق الأمم المتحدة. فقد دفع مواطنونا، ولا يزالون يدفعون، الغالي والنفيس للدفاع عن حريتنا وحرية العديد من الأمم الممثلة في هذه القاعة العظيمة. إن إخلاص أمريكا يُقاس في ساحات المعارك حيث قاتل شبابنا، رجالًا ونساءً، وقدموا التضحيات إلى جانب حلفائنا، من شواطئ أوروبا إلى صحاري الشرق الأوسط إلى أدغال آسيا. لقد كان شرفا أبديا ومفخرة دائمة للشخصية الأميركية أنه حتى عندما خرجنا نحن وحلفاؤنا منتصرين من أشد الحروب دموية في التاريخ، لم نسعَ إلى التوسع الإقليمي أو نحاول المعارضة وفرض طريقة حياتنا على الآخرين. وساعدنا، بدلًا من ذلك، في بناء مؤسسات مثل هذه المؤسسة من أجل الدفاع عن سيادة وأمن ورخاء الجميع.

وهذا هو أملنا لمختلف أمم العالم. إننا نريد الانسجام والوئام والصداقة، وليس النزاع والشقاق. إننا نسترشد بالنتائج، لا بالأيديولوجيات. فنحن نتبع سياسة الواقعية المبدئية المتجذرة في الأهداف والمصالح والقيم المشتركة. وتلك الواقعية تدفعنا إلى مجابهة مسألة تواجه كل زعيم وأمة في هذه القاعة. إنه أمر لا يمكننا الهروب منه أو تفاديه. هل ننزلق في طريق الرضا عن النفس، ونفقد القدرة على مواجهة التحديات والتهديدات وحتى الحروب التي تواجهنا، أم أن لدينا ما يكفي من القوة والاعتزاز لمواجهة تلك الأخطار اليوم، حتى يتسنّى لمواطنينا التمتع بالسلام والازدهار غدًا؟

إن كنا نرغب في الارتقاء والنهوض بمواطنينا، وإن كنا نطمح إلى نيل استحسان التاريخ، فيجب علينا أن نفي بواجباتنا السيادية تجاه من نمثلهم من شعوب بأمانة. وعلينا أن نحمي بلداننا ومصالحها ومستقبلها. ويجب علينا أن نرفض التهديدات في مواجهة السيادة، من أوكرانيا إلى بحر الصين الجنوبي. ويجب أن نتمسك باحترام القانون واحترام الحدود واحترام الثقافات، والانخراط السلمي الذي تسمح به. ويجب أن نعمل معا، كما أراد مؤسسو هذه الهيئة، وأن نواجه سويا أولئك الذين يهددوننا بالفوضى والاضطراب والإرهاب.

إن آفة كوكبنا اليوم هي مجموعة صغيرة من الأنظمة المارقة التي تنتهك كل مبدأ قامت عليه الأمم المتحدة. إنها لا تحترم مواطنيها ولا الحقوق السيادية لبلدانها. وإذا لم يقم الكثرة من الأخيار بمواجهة القلة من الأشرار، فإن الشر سينتصر. وعندما تقف الشعوب والأمم التي تتحلّى بالأخلاق الكريمة متفرجة على أحداث التاريخ، فليس من شأن قوى التدمير إلا أن تستجمع وتحشد القوة والمنعة.

وليس هناك من أبدى ازدراء للأمم الأخرى ولخير ورفاه شعبه أكثر من النظام الفاسد والمنحرف في كوريا الشمالية. فهو مسؤول عن موت الملايين من الكوريين الشماليين جوعًا، وعن سجن وتعذيب وقتل وقمع عدد لا حصر له فوق ذلك. لقد شهِدنا جميعًا ممارسة النظام للانتهاك المميت عندما أعيد الطالب الجامعي الأميركي البريء – أوتو وارمبير – إلى أمريكا فقط ليموت بعد بضعة أيام. وشهدنا ذلك في اغتيال شقيق الدكتاتور باستخدام الغازات المؤثرة على الأعصاب المحظورة في مطار دولي. ونحن نعلم أنه قام بخطف فتاة يابانية لطيفة تبلغ من العمر ١٣ عامًا من أحد الشواطئ في بلدها لاستعبادها كمعلمة لغة لجواسيس كوريا الشمالية.

إذا لم يدل كل ذلك بما فيه الكفاية على الانحراف والشذوذ، فإن سعي كوريا الشمالية المتهور الآن لحيازة الأسلحة النووية والقذائف التسيارية أمر يهدد العالم بأسره بخسارة في الأرواح البشرية لا يمكن تصورها. والأمر المشين أن بعض الدول

لا تتاجر مع مثل هذا النظام فحسب، بل تقوم بتسليح وإمداد وتقديم الدعم المالي لبلد يعرّض العالم لخطر النزاع النووي. لا توجد دولة على وجه الأرض لديها مصلحة في رؤية هذه العصابة من المجرمين تسلّح نفسها بالأسلحة النووية والصواريخ. إن الولايات المتحدة تمتلك قوة عظيمة وتتحلّى بصبر بالغ، غير أنها إذا ما اضطرت إلى الدفاع عن نفسها أو حلفائها، فلن يكون أمامنا خيار سوى تدمير كوريا الشمالية تمامًا. إن ”رجل الصواريخ“ منخرط في مهمة انتحارية لنفسه ونظامه.

والولايات المتحدة جاهزة ومستعدة وقادرة، ولكن نأمل ألا يكون ذلك ضروريًا. وذلك هو جوهر ما أُسست الأمم المتحدة من أجله. وتلك هي وظيفة الأمم المتحدة. فلنر كيف ستتصرف.

لقد حان الوقت لكي تدرك كوريا الشمالية أن نزع السلاح النووي هو مستقبلها الوحيد المقبول. فقد أجرى مجلس الأمن مؤخرًا تصويتين حظيا بإجماع ١٥ صوتا مقابل لا شيء، لاتخاذ قرارات صارمة ضد كوريا الشمالية. وأود أن أشكر الصين وروسيا على الانضمام إلى التصويت لفرض جزاءات، إلى جميع أعضاء مجلس الأمن الآخرين. وأشكر جميع من شارك في ذلك، لكن يتحتم علينا أن نفعل أكثر من ذلك بكثير. لقد حان الوقت لكي تعمل جميع الأمم معًا لعزل نظام كيم حتى يتوقف عن سلوكه العدائي.

إننا نواجه ذلك القرار ليس فقط في كوريا الشمالية. لقد مضى وقت طويل وآن الأوان لتقوم دول العالم بالتصدي لنظام متهور آخر، نظام يتكلم صراحة عن القتل الجماعي، ويتوعد أمريكا بالموت، وإسرائيل بالدمار، وبالخراب لكثير من القادة والأمم الممثلين في هذه القاعة اليوم.

إن الحكومة الإيرانية تخفي دكتاتورية فاسدة وراء ستار كاذب من الديمقراطية. فقد حوّلت بلدا ثريا له تاريخ وثقافة غنيين إلى دولة مارقة منهكة اقتصاديًا تتمثل صادراتها الرئيسية في العنف وإراقة الدماء والفوضى. إن ضحايا قادة إيران وأطولهم معاناة هم في الواقع أبناء شعبها.

وبدلًا من استخدام مواردها لتحسين حياة الإيرانيين، فإن أرباحها النفطية تذهب لتمويل حزب الله والإرهابيين الآخرين الذين يقتلون المسلمين الأبرياء ويهاجمون جيرانهم العرب والإسرائيليين المسالمين.

هذه الثروة، التي هي حقا ملك للشعب الإيراني، تذهب أيضًا لدعم دكتاتورية بشار الأسد، وتأجيج الحرب الأهلية في اليمن، وتقويض السلام في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

ولا يسعنا أن نسمح لنظام قاتل بمواصلة هذه الأنشطة المزعزعة للاستقرار، في الوقت الذي يبني فيه صواريخ خطيرة. ولا يمكننا أن نلتزم باتفاق إذا كان يوفر غطاء لبناء برنامج نووي في نهاية المطاف. لقد كانت صفقة إيران واحدة من أسوأ الصفقات التي أبرمتها الولايات المتحدة، وأكثرها تحيزًا لجانب واحد. وبصراحة، فإن هذه الصفقة تشكّل إحراجًا للولايات المتحدة، وأنا لا أعتقد أن الجمعية قد سمعت آخر المستجدات عن هذا الموضوع – صدقوني.

لقد آن الأوان لكي ينضم إلينا العالم بأسره في مطالبة الحكومة الإيرانية بإنهاء سعيها إلى الموت والدمار. وقد آن الأوان لأن يقوم النظام بالإفراج عن جميع الأمريكان ومواطني الدول الأخرى الذين احتجزهم ظلمًا. وقبل كل شيء، يجب على الحكومة الإيرانية التوقف عن دعم الإرهابيين، والبدء في خدمة شعبها، واحترام الحقوق السيادية لجيرانها.

إن العالم بأسره يدرك أن شعب إيران الطيب يريد التغيير، وعدا القوة العسكرية الواسعة للولايات المتحدة، فإن الشعب الإيراني هو أكثر ما يخشاه قادة إيران. وهذا هو السبب الذي يجعل النظام يقيّد الوصول إلى شبكة الإنترنت، ويقوم بتحطيم الأطباق الفضائية، وإطلاق النار على المتظاهرين من الطلاب العزل، وسجن دعاة الإصلاح السياسي.

إن الأنظمة القمعية لا يمكن أن تستمر إلى الأبد، وسوف يأتي اليوم الذي يواجه فيه الشعب الإيراني خيارًا عليه اتخاذه. هل سيواصل السير على طريق الفقر وإراقة الدماء والإرهاب، أم سيعود الشعب الإيراني إلى جذور الأمة الأبية، مركز للحضارة والثقافة والثروة، التي يمكن فيها للناس أن ينعموا بالسعادة والرخاء مرة أخرى؟

إن دعم النظام الإيراني للإرهاب يتناقض بشكل صارخ مع الالتزامات الأخيرة للعديد من جيرانه لمحاربة الإرهاب ووقف تمويله.

ففي المملكة العربية السعودية، في مطلع العام الماضي، تشرفتُ كثيرا بمخاطبة قادة أكثر من ٥٠ دولة عربية ومسلمة. واتفقنا على أنه يجب على جميع الدول المسؤولة أن تعمل معًا لمواجهة الإرهابيين والتطرف الإسلامي الذي يلهمهم.

سوف نوقف الإرهاب الإسلامي المتطرف لأننا لا يمكن أن نسمح له بتمزيق أمتنا، بل تمزيق العالم بأسره.

يجب علينا أن نحرم الإرهابيين من الملاذ الآمن، والمرور العابر، والتمويل، وأي شكل من أشكال الدعم لأيديولوجيتهم الخبيثة والشريرة. ويجب علينا أن نطردهم من دولنا. لقد حان الوقت لفضح ومساءلة البلدان التي تدعم وتمول جماعات إرهابية مثل تنظيم القاعدة وحزب الله وحركة طالبان وغيرهم ممن يذبحون الناس الأبرياء.

إن الولايات المتحدة وحلفاءها يعملون معًا في جميع أنحاء الشرق الأوسط لسحق ودحر الإرهابيين الفاشلين ووقف عودة ظهور الملاذات الآمنة التي يستخدمونها لشنّ هجمات على جميع شعوبنا.

ففي الشهر الماضي، أعلنتُ عن استراتيجية جديدة للانتصار في المعركة ضد هذا الشر في أفغانستان. ومن الآن فصاعدًا، فإن مصالحنا الأمنية – وليس المعايير العشوائية والجداول الزمنية الاعتباطية التي يضعها السياسيون – هي التي ستحدد طول ونطاق العمليات العسكرية.

كما أنني أيضًا غيرتُ تمامًا قواعد الاشتباك في معركتنا ضد حركة طالبان والجماعات الإرهابية الأخرى. ففي سورية والعراق، حققنا مكاسب كبيرة نحو هزم تنظيم داعش هزيمة دائمة. والواقع أن بلدنا قد حقق ضد داعش في الأشهر الثمانية الأخيرة أكثر مما حققه في سنوات عديدة.

إننا نسعى إلى وقف التصعيد في النزاع السوري، والتوصل لحل سياسي يحترم إرادة الشعب السوري. إن الأعمال التي اقترفها النظام الإجرامي لبشار الأسد، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية ضد مواطنيه – حتى الأطفال الأبرياء منهم – قد صدمت ضمير كل شخص محترم. ولا يمكن لأي مجتمع أن يكون آمنا إذا سُمح للأسلحة الكيميائية المحظورة بالانتشار. ولهذا السبب نفذت الولايات المتحدة ضربة صاروخية على القاعدة الجوية التي شن منها الهجوم.

ونحن نقدر الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة الإنسانية الحيوية في المناطق المحررة من تنظيم داعش. ونشكر بصفة خاصة الأردن وتركيا ولبنان على دورها في استضافة اللاجئين من النزاع السوري.

إن الولايات المتحدة دولة متعاطفة، وقد أنفقت بلايين الدولارات للمساعدة في دعم هذا الجهد. ونحن نسعى إلى اتباع نهج بالنسبة لإعادة توطين اللاجئين يهدف إلى مساعدة الأشخاص الذين يُعَامَلُون معاملة شنيعة، ويتيح لهم العودة في نهاية المطاف إلى بلدانهم الأصلية، ليكونوا جزءا من عملية إعادة البناء.

ومقابل تكلفة إعادة توطين لاجئ واحد في الولايات المتحدة، يمكننا تقديم المساعدة لأكثر من ١٠ لاجئين في منطقتهم الأصلية. ومن طيبة قلوبنا، فإننا نقدم مساعدات

مالية للبلدان المضيفة في المنطقة، ونؤيد الاتفاقات الأخيرة لدول مجموعة العشرين التي ترمي إلى استضافة اللاجئين في مناطق قريبة من بلدانهم الأصلية قدر الإمكان. هذا هو النهج الآمن والمسؤول والإنساني.

وعلى مدى عقود من الزمان، واجهت الولايات المتحدة تحديات الهجرة هنا في نصف الكرة الغربي. وقد تعلمنا أن الهجرة غير الخاضعة للرقابة، على المدى الطويل، غير عادلة على الإطلاق بالنسبة للبلدان المرسلة والبلدان المستقبلة.

بالنسبة للبلدان المرسلة، فإنها تقلل من الضغوط المحلية من أجل تحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي اللازم، وتفرغها من رأس المال البشري اللازم لتحفيز وتنفيذ تلك الإصلاحات.

وبالنسبة للبلدان المستقبِلة، فإن التكاليف الكبيرة للهجرة غير الخاضعة للرقابة تتحملها أغلبية ساحقة من المواطنين ذوي الدخل المنخفض الذين كثيرا ما يتم تجاهل همومهم ومخاوفهم من قبل وسائل الإعلام والحكومة. وأود أن أحيي عمل الأمم المتحدة في سعيها إلى معالجة المشاكل التي تدفع الناس إلى الفرار من ديارهم. إذ تقدم بعثات حفظ السلام التي تقودها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مساهمات قيمة وجليلة في تحقيق الاستقرار في النزاعات الدائرة في أفريقيا. ولا تزال الولايات المتحدة تتصدر دول العالم في مجال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الوقاية من المجاعة ومعونات الإغاثة في جنوب السودان والصومال وشمال نيجيريا واليمن. وقد استثمرنا في تحسين الصحة وتوفير الفرص في جميع أنحاء العالم من خلال برامج مبادرة الرئيس للحالات الطارئة للإغاثة من الإيدز؛ ومبادرة الرئيس لمكافحة الملاريا؛ وبرنامج الأمن الصحي العالمي؛ والصندوق العالمي للقضاء على الرق المعاصر؛ ومبادرة تمويل المشاريع النسائية، وهي جزء من التزامنا بتمكين المرأة في جميع أنحاء العالم.

كما نتوجه أيضًا بالشكر إلى الأمين العام على اعترافه بضرورة إصلاح الأمم المتحدة إذا ما أريد لها أن تكون شريكا فعالا في مواجهة التهديدات التي تواجه السيادة والأمن والازدهار. وفي كثير من الأحيان لم يكن تركيز هذه المنظمة على النتائج، بل على البيروقراطية والعمليات الإجرائية. ففي بعض الحالات، اختطفت الدول التي تسعى إلى تقويض الأهداف النبيلة لهذه المنظمة النظم ذاتها التي يفترض أن تعمل على النهوض بها. فعلى سبيل المثال، تسبب مشاركة بعض الحكومات التي لها سجلات فاضحة في مجال حقوق الإنسان في عضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الحرج البالغ للمنظمة.

إن الولايات المتحدة هي واحدة من أصل ١٩٣ دولة عضوا في الأمم المتحدة، ورغم ذلك فإننا ندفع ٢٢ في المئة من الميزانية بأكملها وأكثر من ذلك. وفي الواقع، نحن ندفع أكثر بكثير مما يدرك أي شخص. إن الولايات المتحدة تتحمل عبئا غير عادل من حيث التكلفة، ولكن إذا حقق هذا الاستثمار، لكي نكون منصفين، جميع أهدافها المعلنة ولا سيما هدف السلام، فسيكون جديرا بالتكلفة.

هناك أنحاء كبيرة من العالم غارقة في النزاعات وبعضها – في الواقع – ينحدر نحو الهاوية، ولكن الأشخاص الأقوياء الحاضرين في هذه القاعة، تحت إشراف الأمم المتحدة وبرعايتها، بمقدورهم أن يحلّوا الكثير من هذه المشاكل الضارة والمعقدة. ويأمل الشعب الأميركي في أن تصبح الأمم المتحدة ذات يوم في القريب العاجل مدافعا عن الكرامة الإنسانية والحرية في جميع أنحاء العالم يتمتع بقدر أكبر من المساءلة والفعالية. وفي الوقت نفسه، نؤمن بأنه لا ينبغي لأية دولة أن تتحمل نصيبا غير متكافئ من الأعباء، سواء العسكرية أو المالية. بل يجب على دول العالم أن تضطلع بدور أكبر في تعزيز المجتمعات الآمنة والمزدهرة في مناطقها.

وهذا هو السبب الذي جعل الولايات المتحدة تقف في نصف الكرة الغربي ضد النظام الفاسد والمزعزع للاستقرار في كوبا، وتحتضن الحلم الدائم للشعب الكوبي بالعيش في حرية.

لقد أعلنت حكومتي مؤخرا أننا لن نرفع الجزاءات المفروضة على الحكومة الكوبية حتى تقوم بإجراء إصلاحات جذرية. كما فرضنا عقوبات صارمة ومدروسة على نظام مادورو في فنزويلا، الذي أوصل تلك الدولة، التي كانت ذات يوم مزدهرة، إلى حافة الانهيار التام. إن دكتاتورية نيكولاس مادورو الاشتراكية سببت للشعب الطيب في ذلك البلد ألما ومعاناة فظيعين. وقد دمر هذا النظام الفاسد دولة مزدهرة بفرض أيديولوجية فاشلة أدت إلى الفقر والبؤس في كل مكان تم تطبيقها فيه. ولزيادة الطين بلة، فقد تحدى مادورو أبناء شعبه، وسرق السلطة من ممثليهم المنتخبين من أجل الاحتفاظ بنظام حكمه الكارثي.

إن أبناء الشعب الفنزويلي يتضورون جوعا وبلدهم ينهار ويجري تدمير مؤسساتهم الديمقراطية. وهذه الحالة غير مقبولة على الإطلاق ولا يمكننا أن نقف منها موقف المتفرّج. فبصفتنا جاراً وصديقاً مسؤولاً، لدينا نحن وكل الآخرين هدف هو مساعدتهم على استعادة حريتهم واسترداد بلادهم واستعادة ديمقراطيتهم. وأود أن أشكر القادة في هذه القاعة على إدانتهم للنظام وتقديم الدعم الحيوي للشعب الفنزويلي. لقد اتخذت الولايات المتحدة خطوات هامة لإخضاع النظام للمساءلة. ونحن مستعدون لاتخاذ المزيد من الإجراءات إذا ما واصلت حكومة فنزويلا مسارها لفرض حكم استبدادي على الشعب الفنزويلي.

إن من حسن حظنا أننا مرتبطون بعلاقات تجارية متينة وسليمة رائعة مع العديد من بلدان أميركا اللاتينية المجتمعة هنا اليوم. وتشكل الروابط الاقتصادية فيما بيننا أساسا حاسما للنهوض بالسلام والرخاء لجميع أبناء شعبنا ولجميع جيراننا. وإنني أطلب من كل بلد ممثل هنا اليوم أن يكون على استعداد لبذل المزيد من العمل للتصدي لهذه الأزمة الحقيقية. ونطالب بالاستعادة الكاملة للديمقراطية والحريات السياسية في فنزويلا. ليست المشكلة في فنزويلا أن الاشتراكية لم تنفذ بشكل سليم، ولكنها تطبيق الاشتراكية بأمانة وإخلاص. فمن الاتحاد السوفييتي إلى كوبا إلى فنزويلا، وحيثما يتم تطبيق الاشتراكية أو الشيوعية الحقيقية، يتأتى الكرب والدمار والفشل. إن أولئك الذين يبشرون بمبادئ هذه الأيديولوجيات التي فقدت مصداقيتها لا يسهمون سوى في استمرار معاناة الناس الذين يعيشون في ظل هذه الأنظمة الوحشية.

تقف أميركا مع كل شخص يعيش تحت نظام وحشي. فاحترامنا للسيادة هو أيضا دعوة إلى اتخاذ إجراءات. يستحق جميع الناس حكومة تهتم بسلامتهم ومصالحهم ورفاهيتهم، بما في ذلك ازدهارهم. ونحن نسعى في أميركا إلى توثيق أواصر العلاقات بين شركات الأعمال التجارية مع جميع الدول ذات النوايا الحسنة، ولكن يجب أن تكون هذه التجارة عادلة وأن تكون متبادلة. قيل للشعب الأميركي منذ أمد بعيد إن الصفقات التجارية المتعددة الجنسيات والمحاكم الدولية غير الخاضعة للمساءلة والبيروقراطية العالمية القوية هي أفضل وسيلة لتعزيز نجاحه. ولكن ما أن تدفق سيل هذه الوعود حتى تلاشت ملايين فرص العمل واختفت آلاف المصانع. وتلاعب آخرون بالنظام وخرقوا القواعد، وباتت الطبقة المتوسطة العظيمة، التي كانت ذات يوم الأساس الوطيد للازدهار الأميركي، منسية ومتخلفة عن الركب. ولكنها لم تعد منسية ولن تنسى أبدا مرة أخرى.

وفي الوقت الذي تواصل فيه أميركا التعاون والتجارة مع الدول الأخرى، نجدد التزامنا بالواجب الأول لكل حكومة: واجبنا تجاه مواطنينا. إن هذه الرابطة هي مصدر قوة أمريكا ومصدر قوة كل أمة مسؤولة ممثلة هنا اليوم. وإذا كان لهذه المنظمة أي أمل في التصدي بنجاح للتحديات التي تواجهنا، فإنها ستعتمد، كما قال الرئيس ترومان قبل نحو ٧٠ عاما، على ”القوة المستقلة لأعضائها“.

وإذا أردنا أن نغتنم فرص المستقبل وأن نتغلب على الأخطار الحالية معًا، فلا يمكن أن يكون هناك بديل عن الدول القوية

ذات السيادة والمستقلة – دول متأصلة في تاريخها ومستثمرة في مصائرها؛ دول تبحث عن حلفاء لمصادقتهم، وليس عن أعداء لهزيمتهم. والأهم من ذلك كله، دول تمثل موطنا للوطنيين وللرجال والنساء الذين هم على استعداد للتضحية من أجل بلدانهم ومواطنيهم، وفي سبيل كل ما هو أفضل في الروح الإنسانية.

وإذ نتذكر النصر العظيم الذي أدى إلى إنشاء هذه الهيئة، يتحتم علينا ألا ننسى أبدا أن الأبطال الذين حاربوا ضد الشر حاربوا أيضًا من أجل دول أحبوها. فقد دفعت الوطنية البولنديين إلى الموت من أجل إنقاذ بولندا والفرنسيين إلى القتال من أجل فرنسا الحرة والبريطانيين إلى الوقوف بقوة من أجل بريطانيا. واليوم، إذا لم نستثمر أنفسنا وقلوبنا وعقولنا في دولنا، وإذا لم نبن أسرًا قوية ومجتمعات محلية آمنة ومجتمعات مُعافاة لأنفسنا، فلن يكون بمقدور أحد أن يفعل ذلك من أجلنا. ولا يمكننا انتظار شخص آخر أو بلدان بعيدة عنا أو هياكل بيروقراطية من مناطق بعيدة – لا يمكننا أن نفعل ذلك.

بل علينا أن نحل مشاكلنا وأن نبني ازدهارنا وأن نؤمن مستقبلنا، وإلا سنكون عرضة للانحلال والهيمنة والهزيمة. والسؤال الحقيقي بالنسبة للأمم المتحدة اليوم وبالنسبة للشعوب في جميع أنحاء العالم التي يطمح أبناؤها إلى تحقيق حياة أفضل لأنفسهم ولأطفالهم هو سؤال أساسي: هل ما زلنا وطنيين؟ هل نحب دولنا بما فيه الكفاية لحماية سيادتها والأخذ بزمام مستقبلها؟ هل نُجلها بما فيه الكفاية للدفاع عن مصالحها والحفاظ على ثقافاتها وتأمين عالم ينعم بالسلام لمواطنيها؟

لقد كتب جون آدمز، أحد أعظم الوطنيين الأمريكيين، قائلا: إن الثورة الأمريكية نُفذت قبل بدء الحرب. إذ كانت الثورة في عقول وقلوب الناس. لقد كانت تلك هي اللحظة التي استيقظت فيها أمريكا عندما نظرنا حولنا وفهمنا أننا أمة. لقد أدركنا من نحن، وما هي قيمنا، وما الذي سنبذل أرواحنا في الذود عنه. ومن اللحظات الأولى، كانت القصة الأمريكية قصة ما هو ممكن عندما يأخذ الناس بزمام مستقبلهم. لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية ولا تزال ضمن أعظم القوى الساعية للخير في تاريخ العالم، وأكبر المدافعين عن السيادة والأمن والازدهار للجميع.

ونحن الآن ندعو إلى استنهاض الأمم وإحياء أرواحها وعزتها وشعوبها ووطنيتها. والتاريخ يسألنا عما إذا كنا على قدر المهمة. وستكون إجابتنا تجديد الإرادة وإعادة اكتشاف العزم وإحياء التفاني. يتعين علينا دحر أعداء البشرية وإطلاق العنان لطاقات الحياة نفسها. وأملنا هو بناء عالم، عالم من الدول الفخورة والمستقلة التي تتقيد بواجباتها وتسعى إلى تحقيق الصداقة وتحترم الآخرين، وتتكاتف بما يحقق المصلحة الأكبر المشتركة للجميع، أي مستقبل مفعم بالكرامة والسلام لأهل هذه الأرض الرائعة. هذه هي الرؤية الحقيقية للأمم المتحدة والرغبة القديمة لكل الشعوب والتوق الأعمق الذي يعيش داخل كل روح مبجلة.

فلتكن هذه مهمتنا ولتكن هذه رسالتنا للعالم: سنقاتل معًا ونضحي معًا ونقف معًا من أجل السلام ومن أجل الحرية ومن أجل العدالة ومن أجل الأسرة ومن أجل الإنسانية وفي سبيل الله العلي القدير الذي خلقنا جميعًا.

فليبارك الله دول العالم وليبارك الله الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد دونالد ترامب، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ،إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

علقت الجلسة الساعة ١٠/٤٥ واستؤنفت الساعة ١٠/٥٠.

خطاب السيد ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غينيا.

اصطحب السيد ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كوندي (*تكلم بالفرنسية*): إنه لشرف عظيم لي، بصفتي الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، أن آخذ الكلمة في بوتقة تعددية الأطراف لمخاطبة الجمعية. الموضوع الذي يجمعنا هو ”محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام“. إنه موضوع يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للقارة الأفريقية.

في البداية، أود أن أتقدم بأحر التهانئ لكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. وليس لدي أدنى شك في أنكم ستضفون الفعالية على عملنا من أجل تعزيز عمل سلفكم، السيد بيتر طومسون، الذي نشيد به على جعل أفريقيا أولويته، مما أعطى زخما ملحوظا لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

إن أفريقيا، التي كانت في الماضي عرضة للقهر والاسترقاق والاضطهاد والتهميش، قد استيقظت. لقد نهضت للكفاح من أجل التنمية المستدامة والعدالة والحوكمة الرشيدة. وإن أفريقيا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، عازمة على تقرير مصيرها بأيديها. وهي مصممة تماما على أن تكون صاحبة المصلحة الرئيسية في تنميتها وتضطلع بدورها كاملا في إدارة الشؤون الدولية.

والمهمة لن تكون سهلة. بيد أننا متفائلون لأن لدينا ما يلزم من إمكانات وأصول للرقي بقارتنا إلى مستويات رفيعة على الساحة العالمية. ومن هذا المنطلق، تمد أفريقيا يدها بصدق ومودة إلى جميع الشركاء ذوي النوايا الحسنة، إدراكا منها للمبادئ التالية: لا يمكن تحقيق السعادة الحقيقية إلا عندما يتم تقاسمها؛ ولا يمكن تحقيق الثروة إلا عندما توزع توزيعا عادلا؛ ولا يمكن إقامة الشراكة الداعمة والقابلة للاستمرار إلا إذا كانت متساوية؛ ولا يمكن إحلال السلام الدائم إلا إذا كان شاملا؛ ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا عندما تحترم وتعزز كرامة الشعوب.

إن الطابع المترابط للتحديات التي تواجه البشرية يتطلب تحولا نمطيا في تصوراتنا وإجراءاتنا، لا سيما في أفريقيا، التي يجب ألا تُفهم أولوياتها من خلال التعاطف بل من منظور واقعي. وفي عالم اليوم، مصائر الدول لم تعد معزولة عن بعضها البعض. فالتدفقات الكبيرة للاجئين والهجرة الواسعة النطاق والكوارث الطبيعية والأوبئة، التي تؤثر جميعها في وعينا الجماعي، تمثل تجليا محزنا لهذا الواقع. ونهجنا الجديد ينبغي أن يزيد التركيز على البشر واستعادة كرامتهم إذا كنا نريد القضاء على الفقر وتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. ويشكل اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الدولي وخطة ٢٠٦٣ على الصعيد الإقليمي خطوة كبيرة إلى الأمام في كفاحنا ضد الفقر، شريطة أن نفي بالتزاماتنا.

إن تخلف أفريقيا عن الركب ليس قدرا محتوما. فقد كانت أفريقيا القارة الأكثر دينامية على مدى العقد الماضي. ووفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإن ذلك النمو سيستمر على الرغم من انخفاض أسعار المواد الخام، التي تُحَددُ خارج القارة، ولا تزال اقتصاداتنا تعتمد اعتمادا شديدا عليها.

ونظرا لتلك الحالة، يلزمنا تنويع اقتصاداتنا وجعلها أكثر قدرة على التكيف عن طريق زيادة الاستثمار في القطاعات ذات الإمكانات الحقيقية للنمو المستدام، مثل الزراعة، والهياكل الأساسية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطاقة.

إن التصنيع والتحول الهيكلي اللذين تطمح أفريقيا إليهما لا يعتمدان على إمكانية وصولنا إلى الطاقة فحسب، وإنما يعتمدان في المقام الأول على التكامل الاقتصادي في القارة من خلال التنفيذ الفعال لمنطقة التجارة الحرة القارية، وهي مقدمة لسوق أفريقية مشتركة. والأفارقة يتوقون إلى الرخاء الذي ينشده الشباب بحماسة، والذي ينشط القادة الأفارقة لتحقيقه، وهم قرروا أن يكون موضوع الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٧ مكرساً للشباب ولإعلان السنوات ٢٠١٨-٢٠٢٧ بوصفها العقد الأفريقي للتدريب التكنولوجي والمهني والتجاري وعمالة الشباب.

ويعمل الاتحاد الأفريقي بعزم من أجل التوصل إلى حلول دائمة للتحديات العديدة التي تواجه الشباب، بهدف جعل هذه الطبقة من المجتمع، التي تمثل ٧٠ في المائة من شعوبنا، القوة الفعلية لتحقيق التنمية في قارتنا. ومن شأن ذلك أن يكفل الاستقرار، والأمن، والسلام، والتنمية المتوائمة والمستدامة لكوكبنا. لذلك، لا يسعني سوى أن أدعو إلى مبادرة أفريقية ترمي إلى توظيف وتدريب ونشر مليونين من العاملين في مجال الرعاية الصحية المجتمعية في جميع أنحاء القارة. وأحث المجتمع الدولي على دعم هذه المبادرة التي ستوجِد وظائف لائقة، وتمنع الأوبئة، وتكفل رفاه شعوبنا.

ولقد قررت أفريقيا أن تتحمل المسؤولية بنفسها وأن تتكلم من الآن فصاعدا بصوت واحد، بغية إيجاد حلول دائمة لمشاكلها. وإعلان رؤساء الدول عن تأييدهم لهذا الأمر يتيح للاتحاد الأفريقي أن يتكلم بصوت واحد تجاه المسائل الحاسمة. ونحن أطلقنا عملية للإصلاح المؤسسي بغرض تعزيز فعالية منظمتنا، وتبسيط إجراءاتها، وإعادة التأكيد على استقلالها الذاتي السياسي والاقتصادي والمالي، الأمر الذي يمكّننا من الاضطلاع بدور قيادي على الساحة الدولية.

وقرار كيغالي الذي يقضي بفرض ضريبة نسبتها ٠,٢ في المائة على واردات معينة من أجل تمويل الاتحاد الأفريقي يشير إلى عزم أفريقيا على تحمل مسؤولياتها. وفي السياق نفسه، نحن عازمون على اجتثاث البؤر الساخنة في أفريقيا من خلال تعزيز الحوار وإيجاد الحلول الأفريقية. وإننا نحث المجتمع الدولي على تركيز عمله لتحقيق هذه الغاية، ولا سيما في ليبيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، حيث هناك بالتوازي بعض المبادرات التي تحول دون العودة إلى الاستقرار. ويجب ألاّ تُترك أفريقيا بعد الآن على الهامش تجاه القرارات التي تؤثر فيها. وتحقيقاً لهذه الغاية، سوف تسعى إلى إنشاء هيكل مؤسسي دولي يكون مجهزاً لإحداث التغييرات التي تتوقعها شعوبنا عن حق.

إن مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن العالميين، لم يعد انعكاساً للحقائق الراهنة. فكيف تكون أفريقيا، وهي الثالثة من حيث الديموغرافيا في العالم، غير ممثلة على المستوى المناسب في مجلس الأمن، بينما ٧٠ في المائة من المسائل التي يناقشها تتعلق بأفريقيا؟ لقد حان الوقت لرفع هذا الظلم الذي استمر لفترة طويلة جدا. ونحن نكرر الكلام عن أهمية الموقف الأفريقي الموحد كما يرد في توافق آراء إيزولويني. وندعو إلى توسيع مجلس الأمن في فئتي العضوية، بما في ذلك تخصيص مقعدين دائمين وما مجموعه خمسة مقاعد غير دائمة لأفريقيا، على أن يختارها الاتحاد الأفريقي. علاوة على ذلك، إذا تعذر إلغاء حق النقض، فإن الأعضاء الدائمين الجدد في مجلس الأمن يجب أن يتمتعوا بالصلاحيات والامتيازات نفسها التي يتمتع بها الأعضاء الحاليون.

وفي ما يتعلق بإدارة الأزمات والصراعات في أفريقيا، فإن الاتحاد الأفريقي يشجع على اتباع نهج إقليمي. والشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يجب أن تكون جزءا من دينامية العمل على بناء القدرات في المناطق، لأنها الأقدر على فهم الأسباب الجذرية للأزمات والنزاعات وعلى إيجاد الحلول المناسبة لها. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن قرار مجلس الأمن ٢٣٥٩

(٢٠١٧)، بشأن نشر القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، هو معلم هام لتوطيد الشراكة التي نسعى إليها بشأن مسألتي السلام والأمن في أفريقيا. وإنني أكرر نداءنا من أجل التعبئة الفعالة للموارد اللازمة، بغية تفعيل تلك القوة.

ولن يدخر الاتحاد الأفريقي جهداً للاضطلاع بمسؤوليته عن المساهمة في ٢٥ في المائة لتمويل عمليات حفظ السلام في أفريقيا، على نحو التكليف الصادر عن مجلس الأمن. وبالنسبة إلى احتمال إسكات المدافع بحلول عام ٢٠٢٠، نرحب برؤية الأمين العام أنطونيو غوتيريش، التي تضع تحقيق السلام في صميم عمله، مع التركيز بشكل خاص على الدبلوماسية الوقائية.

ويلتزم الاتحاد الأفريقي التزاماً كاملاً بإيلاء الأولوية للوقاية، والوساطة، وتعزيز الحوار، وإيجاد الحلول السياسية السلمية، وبناء السلام، وهي أمور أقل تكلفة من عمليات حفظ السلام التي يُطرح حول فعاليتها العديد من الأسئلة. ونحن نشجع مبادرة الأمين العام غوتيريش المعنية بالإصلاح، وعلى وجه الخصوص إعادة تشكيل هيكل السلام والأمن، ونشير إلى أنه بغية أن يكون الاصلاح الشامل للأمم المتحدة قابلاً للاستمرار وفعالاً، يجب أن يشمل جميع الدول الأعضاء التي لا بد أن تتمكن من تقديم مساهماتها من خلال العمليات الحكومية الدولية المكرسة لهذا الغرض.

وفي ما يتعلق بالإرهاب والعنف الشديد، يدين الاتحاد الأفريقي بقوة الأعمال الوحشية التي طالت مالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، ونيجيريا، والمملكة المتحدة، وإسبانيا، وفرنسا، وإيران، ويكرر الإعراب عن عميق تعاطفه وتضامنه مع الحكومات والشعوب المتضررة من هذه الجرائم البشعة. ويعتبر الاتحاد الأفريقي أننا لن نتمكن من مكافحة هذه الآفة والقضاء على مصادر تمويلها إلاّ من خلال زيادة التعاون الدولي، ولا سيما في مجال تبادل المعلومات والاستخبارات. وغني عن القول إن أهدافنا لن تتحقق بالكامل إلاّ إذا بُذل المزيد من الجهود بهدف القضاء على الفقر، والاستبعاد، والتطرف. ولن يكون بمقدورنا هزيمة الإرهاب مرة واحدة وإلى الأبد سوى عن طريق القضاء على الفقر الذي يتزايد في مناخ كهذا. لذلك، يجب على أفريقيا أن تدير طاقاتها وتطور هياكلها الأساسية من أجل كفالة تحقيق التنمية الشاملة للجميع.

كيف يمكننا أن نظل صامتين بينما يواجه الشعب الفلسطيني العذاب يومياً، وهو ضحية للاحتلال؟ إن الاتحاد الأفريقي يكرر دعمه الثابت لشعب فلسطين، الذي طالت معاناته، في نضاله المشروع من أجل إعادة تأكيد حقه غير القابل للتصرف في الاستقلال. وما فتئت أفريقيا على اقتناع بأن أي حل ناجع ودائم للصراع الاسرائيلي – الفلسطيني ينطوي بالضرورة على إقامة دولتين تعيشان جنباً إلى جنب بأمان ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

ولا يزال القلق الشديد يساورنا أيضا إزاء الحالة في شبه الجزيرة الكورية، ونحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس. ونؤكد من جديد التزامنا بنزع السلاح النووي كاملاً من شبه الجزيرة الكورية، تمشيا مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن القرن الحادي والعشرين سيكون بلا شك قرناً هاماً للأفارقة عندما يصبح لهم رأي أكبر وأكثر حسماً. وثمة شعور قوي على نحو متزايد بين الزعماء والشباب الأفارقة بأن الوقت قد حان للتجديد. فالنساء والشباب الأفارقة عازمون على كتابة صفحة جديدة في تاريخ البشرية. فلنوفر لهم الفرصة، أو سوف يقومون هم باغتنامها لأنفسهم. ودعونا ننشئ معاً عالماً يتصف بالعولمة ويكون أكثر إنسانية وأكثر إيجابية. ودعونا نجعل كوكبنا أكثر أماناً، ودعونا نحافظ عليه. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن خطة عام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، أمور توفر إطارا مرجعيا. دعونا نسعى إلى تنفيذها بشكل فعال.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون إطلاق نداء عاجل إلى المجتمع الدولي يقضي بتقديم مساعدة أفضل إلى سيراليون،

المتضررة من إحدى أسوأ الكوارث الطبيعية في تاريخها. ومرة أخرى، نعرب عن تعاطفنا وتضامننا مع ذلك البلد الشقيق شعباً وحكومة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غينيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل متابعة عملنا، أود أن أطلب من الممثلين أن يحافظوا على الهدوء في قاعة الجمعية العامة حتى لا تتعطل الجلسة واحتراماً للوفود الأخرى. وأنا أعتمد على تعاون الحاضرين في الحفاظ على النظام والهدوء في القاعة، حرصاً على الكرامة والمظهر اللائق، وهو ما نتوقعه من أعضاء الجمعية العامة.

خطاب السيدة دوريس لوتار، رئيسة الاتحاد السويسري

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة الاتحاد السويسري.

اصطحبت السيدة دوريس لوتار، رئيسة الاتحاد السويسري، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة دوريس لوتار، رئيسة الاتحاد السويسري، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

السيدة لوتار (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أعرب عن خالص تعازينا لحكومة ومواطني دومينيكا ودول منطقة البحر الكاريبي الذين يعانون من الدمار الذي خلفته الأعاصير. وسويسرا ستقدم كل الدعم للمنطقة.

منذ عام ٢٠٠٠، أحرزت البشرية تقدماً ملحوظاً في مكافحة هذه الآفات الكبرى: الجوع والفقر المدقع وصعوبة الوصول إلى التعليم. ولكن لا يزال ٨٠٠ مليون شخص على مستوى العالم يعانون من الجوع، ويموت طفل من سوء التغذية كل ١٠ ثوان. وثمة تحديات أخرى منها تغير المناخ وانعدام المساواة على الصعيد العالمي والنزاعات والكوارث البشرية، فضلاً عن النزوح القسري والهجرة. وما من بلد أو طرف فاعل على مستوى العالم بوسعه مواجهة تحديات اليوم وحده. فهي تحديات جسيمة ومعقدة للغاية، وتتجاوز الحدود وتعني المجتمع الدولي قاطبة.

ولذلك، نحتاج إلى محفل يجمعنا. نحن بحاجة إلى محفل يسمح لنا بالتوصل إلى حلول ومراقبة تنفيذها. نحتاج إلى جهة فاعلة تمتلك الشرعية الضرورية للإسهام في تنفيذ هذه الحلول على أرض الواقع.

(تكلمت بالإنكليزية)

وأود أن أذكر بالمادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. فالغرض من الأمم المتحدة يتمثل في صون السلم والأمن الدوليين، وتحقيقاً لهذه الغاية، تتخذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها. تدابير مشتركة وليست فردية. ولأنني وطنية أدافع عن مصالح بلدي بصفتي رئيسة سويسرا، فإننا نحتاج إلى نظام متعدد الأطراف قوي. نحتاج إلى أمم متحدة قوية.

(تكلمت بالفرنسية)

وبعبارة أخرى، نحن بحاجة إلى الأمم المتحدة، نحتاج إلى أمم متحدة قوية. ولا بد من تذكيرنا بأن هذه علامة ينبغي أن تضعنا في حالة تأهب. وحفاظاً على قدرة الأمم المتحدة وتعزيزها، يجب أن نستثمر بلا هوادة. وسويسرا تشارك بفعالية في هذا المضمار. والاستثمار في المسائل الموضوعية أولوية قصوى. ومن المهم أن نضع في صميم أنشطة الأمم المتحدة المسائل التي ستكون ذات أهمية أساسية غداً مثلما هي اليوم.

والدول الأعضاء في الأمم المتحدة قطعت خطوات هامة في السنوات الأخيرة في هذا الصدد. ويحضرني، بالطبع، خطة

التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ والرغبة في تحويل الموارد المكرسة لإدارة ما بعد النزاع إلى الوقاية، بغية تكثيف أنشطة بناء السلام. ولا بد من إحراز تقدم في هذه المجالات صوب تحقيق الأهداف المتوخاة. وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ خير مثال على ذلك. وقياس نجاحها سيكون بمعيار تنفيذها.

وقد اتخذت خطوات مهمة داخل الأمم المتحدة أيضاً. وترحب سويسرا على وجه الخصوص بجهود إصلاح منظومة الأمم المتحدة التي يبذلها الأمين العام غوتيريش في مجالات ثلاثة، وهي السلم والأمن والتنمية والإدارة.

وفيما يتعلق بالسلم والأمن، تؤيد سويسرا الأولوية التي يوليها الأمين العام للوقاية لسبب بسيط للغاية. فعندما ينشب نزاع ما، فإن تكلفته الإنسانية والاقتصادية والمالية تتجاوز تكلفة أنشطة الوقاية بكثير. وبغية تعزيز منع نشوب النزاعات، لا بد من تعزيز حقوق الإنسان. وسويسرا تدعو كل الدول إلى دعم النداء الصادر في ١٣ حزيران/يونيه، الداعي إلى أن تكون حقوق الإنسان في صميم جهود الوقاية من النزاعات. ويعتبر تعزيز قدرات الوساطة وسيلة هامة أخرى لمنع نشوب النزاع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام، الذي أنشئ بمبادرة من سويسرا، قد أقترح هنا في نيويورك أمس، تدابير ترمي إلى تحسين منع نشوب النزاعات المتصلة بالمياه. ويمكن للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تضطلع بدور رئيسي في هذا الصدد.

وتلتزم سويسرا التزاما فعالاً بعدم الانتشار والإزالة الكاملة للأسلحة النووية، التي سيكون لاستخدامها عواقب إنسانية وخيمة. وبلادي مقتنعة بأن المفاوضات والعملية الدبلوماسية وحدهما هو ما يؤدي للتوصل إلى حلول للحالة الأمنية الناجمة عن الأزمة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

والثقة جانب مهم آخر. وحتى يتسنى لطرف ما أن يضطلع بتدابير وقاية فعالة، علينا أن نضع ثقتنا فيه. وبالنسبة للأمم المتحدة، فهذا يعني أن نوعية الشراكة التي تقيمها الأمم المتحدة مع الدولة المضيفة المعنية وسكانها تكتسي أهمية قصوى. إلا أن الاستغلال والاعتداء الجنسيين يبددان علاقة الثقة هذه. ولذلك، تدعم سويسرا الجهود التي يبذلها الأمين العام لمكافحة جميع أشكال الاعتداء والاستغلال الجنسيين التي يرتكبها موظفو الأمم المتحدة في الميدان. وفي إطار التزامها إزاء هذه المسألة، ستساهم سويسرا في الصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

وفيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، نرحب بالاقتراح الداعي إلى تعزيز تشجيع المبادرات المشتركة من جانب مختلف كيانات المنظمة.

وأود الإشارة إلى مثالين للمجالات التي نواجه فيها تحديات رئيسية، وهما الهجرة والتكنولوجيا الرقمية.

ففي نهاية عام ٢٠١٦، بلغ عدد النازحين في جميع أنحاء العالم مستوى لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية. والسواد الأعظم منهم قد نزحوا داخلياً. ففي أوروبا، مثلاً، لا بد لنا من التوصل إلى حلول تقوم على أساس التضامن بين البلدان، وعلينا أن نسعى إلى استقرار الحالة السياسية في ليبيا. وتعمل سويسرا على ضمان ألا يقتصر الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة على التصدي للتحديات التي تسببها الهجرة الدولية فحسب، بل أن يشمل الفرص المتاحة لذلك أيضاً.

لا يزال الطريق أمامنا طويلا. ومن الضروري أن تشارك جميع الدول في هذا العمل. ويسرنا أن بوسعنا الإسهام بشكل ملموس في نجاحه بفضل قيام ممثلنا الدائم في نيويورك بدور الميسر المشارك في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية.

من التحديات الأخرى المطروحة ظهور التكنولوجيا الرقمية التي تعمل على تحويل العالم بشكل كبير. وتمثل فرصة عظيمة، بل في الوقت نفسه تمثل أيضا تحديات عابرة للحدود. إن مواضيع من قبيل الوصول إلى شبكة الإنترنت للجميع وتأثير الرقمنة على التنمية المستدامة، فضلا عن أمن الفضاء الإلكتروني، كلها مسائل ينبغي تناولها معا. إن المنتدى الثاني عشر لإدارة الإنترنت الذي ستستضيفه سويسرا في جنيف في كانون الأول/ديسمبر سيتيح الفرصة لمناقشة هذه القضايا.

لذلك بغية الحفاظ على قدرة الأمم المتحدة، يجب علينا أيضا أن نستثمر في العمليات ذات الصلة لأن أساليب عمل الأمم المتحدة تبرز دورها بنفس القدر الذي تبرزه أساليب عملها. إذ أن ضمان متانة منظومة الأمم المتحدة يقتضي إدارة فعالة وحديثة. وهكذا تصبح الإصلاحات في مجال الإدارة جوهرية.

إن الحوار أساسي في عالمنا المترابط. والحوار يتطلب الوقت وإشراك جميع الأطراف. يجب أن يُجري الحوار على أساس واسع وأن تشارك فيه جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، يبدو أن الحوار السياسي بين الدول لا يكفي عندما يتعلق الأمر بمكافحة تغير المناخ. إن الظواهر الجوية الشديدة الوطأة، من قبيل الأعاصير تبين بوضوح أنه لا بد من الاسراع في تنفيذ اتفاق باريس وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويعتقد العلماء أننا إذا لم نفعل شيئا، ستصبح هذه الظواهر حقيقة جديدة سيتعين علينا التعامل معها. من الجدير بالذكر في هذا الصدد أن القطاع الخاص يؤدي دورا أساسيا في الابتكار والتقدم والتنمية، ويشارك، على سبيل المثال، في إيجاد الحلول بالتشاور مع الأوساط العلمية والسياسية. فالتبادلات العلمية والدبلوماسية مع العلماء تمكننا من اتخاذ القرارات الصحيحة. وبوصفنا راسمي سياسات، يجب أن ترتكز قراراتنا على الوقائع المثبتة.

إن سويسرا مقتنعة اقتناعا راسخا بأهمية الاستثمار في حسن أداء النظام المتعدد الأطراف، ولا سيما في أمم متحدة تتسم بالكفاءة. في مواجهة التحديات الراهنة، وفي عالمنا المترابط، فإن مفهوم ”كل امرئ يعنى بنفسه“ ليس خيارا مجديا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة الاتحاد السويسري على البيان الذي أدلت به من فورها.

اصطُحبت السيدة يولي ماورر، رئيسة الاتحاد السويسري، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أندري كيسكا، رئيس الجمهورية السلوفاكية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجمهورية السلوفاكية.

اصطُحب السيد أندري كيسكا، رئيس الجمهورية السلوفاكية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أندري كيسكا، رئيس الجمهورية السلوفاكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كيسكا (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود يا سيادة الرئيس أن أتقدم إليكم بالتهنئة على تولي أوغندا سدّة الرئاسة. وأنا على اقتناع بأن الجمعية العامة في ظل قيادتكم ستمضي قدما بأعمالها وبسرعة ونجاح.

في الوقت الذي أتكلم فيه هنا، في كل دقيقة يموت ١٢ طفلا من الجوع، ويولد أكثر من ١٠٠ لأبوين في حالة فقر مدقع. ويموت العشرات منهم بسبب أمراض يمكن الوقاية منها منذ عقود، ومن مسؤوليتنا، أي مسؤولية الناس الموجودين في هذه القاعة، بذل قصارى جهدنا لمساعدة تلك البلدان.

في كثير من الأحيان نواجه تحديات صعبة لا تتطلب استراتيجيات أو مبالغ مالية كبيرة. بل لا تتطلب منا سوى التفاني والقيادة الحقيقية التي تشمل الجانبين: الذين بوسعهم أن يساعدوا في التخلي عن الجهل والأنانية، والذين يتلقون المساعدة لجعل الناس أولويتهم الأولى.

لذلك أود أن أشيد بكم، سيدي، على اختياركم هذا التركيز السليم موضوعا لدورة هذا العام للجمعية العامة، وبالتحديد التركيز على شعوبنا والسعي من أجل تحقيق السلام والحياة الكريمة للجميع في ظروف مستدامة. في الواقع، بوصفنا قادة سياسيين، لا توجد لدينا مسؤولية أكبر من رعاية الكوكب وخدمة شعوبنا. إن بناء مجتمعات آمنة، وتتمتع بالصحة، ومزدهرة وعادلة لمنفعة كل فرد ليس مجرد طموح. بل إنه واجب علينا. إنه السبب الذي يحمل شعوبنا على أن توكل إلينا سلطة التصرف نيابة عنها للاستفادة من الموارد المحدودة التي تولدها مجتمعاتنا.

إن تفانينا في تشاطر المبادئ المشتركة والطموح الطيب للحفاظ على الوعود والقدرة على تحقيق نتائج تعتبر أهم ثلاثة عناصر حيوية للخدمة العامة المحترمة، وما من أعداء للجهود الرامية إلى إحداث تغيير حقيقي في العالم أقوى من الأنانية والجهل والمصالح الوطنية أو الشخصية الضيقة الأفق. فاحترام مبادئ السلام والأمن أمر أساسي لكي يعيش جميع أبناء شعبنا في كرامة. تلك المبادئ تضرب جذورها في صميم المنظمة منذ إنشائها. إن المسؤولية الأولى والأهم بالنسبة لنا بوصفنا قادة وأعضاء في الأمم المتحدة تتمثل في التقيد بتلك المبادئ والقيم، وإنفاذها ومعاقبة الذين ينتهكونها.

غير أن عددا كبيرا جدا من الناس يموتون جراء صراعات أو معاناة لا مبرر لها أو يعانون من التشرد نتيجة للعنف. إن المآسي الإنسانية الهائلة، والأضرار المادية الناجمة عن النزاعات المسلحة، وأزمة اللاجئين التي تستنزف الموارد التي تمسها الحاجة إليها، كان يمكن من دونها الانتقال إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فواقع عصرنا الدموي تذكرة مؤلمة لنا بجهلنا وأنانيتنا.

وكل سنة عقب اجتماعنا هذا، نعود جميعا إلى ديارنا. ولكن هناك أكثر من ٦٠ مليون شخص لا مأوى لهم – اضطروا إلى التخلي عن كلّ شيء لإنقاذ حياتهم وللفرار من الفقر أو من أهوال الحرب. ولا يطلب هؤلاء الكثير. فلا يتطلعون إلاّ إلى مكان للعيش، يُربون في كنفه أطفالهم وينعمون فيه بالازدهار مع أحبائهم. وعلينا أن نجعل هؤلاء يشعرون بدفء الوطن مُجدّداً.

إن طريقة تعاملنا مع شعوبنا لا تقل أهمية لتحقيق السلام والأمن الدوليين عن طريقة تعاملنا مع بعضنا بعضا. وينبغي أن تكون النتائج التي تمّ التوصل إليها مؤخرا بشأن استخدام نظام الأسد في سورية للأسلحة الكيميائية ضد مواطني بلده مدعاة لقلقنا جميعاً بقدر الجزع الذي نشعر به حيال الفظائع المقترفة في الرقة والموصل والعديد من الأماكن الأخرى. وجميع هذه الفظائع ليست سوى دليل على قلة الاكتراث للأرواح البشرية ولمبادئ الإنسانية ذاته، لا سيما في سياق مناورات السلطة. وغالبا ما يكون تصميمنا على التصرف بحزم، عندما تكون مبادئ الأمم المتحدة على المحك، الأمل الأخير بالنسبة لأولئك الذين يتنظرون مساعدتنا بفارغ الصبر بعد أن باتوا رهائن في خضم أعمال عنف مميت وسط أنقاض ما كانت يوماً تُدعى ديارَهم.

إننا نشهد أثر المصالح القصيرة النظر المبنية على إشاعة عدم الاستقرار والتي تقوض الجهود الجماعية الرامية إلى كفالة السلام والأمن. وقد قُوّض لبّ ميثاق الأمم المتحدة الداعي إلى ضمان التعايش السلمي بين الأمم باسم المساعي الأنانية وغرور ما تُدعى مناطق النفوذ – وهي عبارة مُنمقة غالبا ما يساء استعمالها للتّستر على انتهاكات النظام الدولي وتبرير عدم احترام السيادة. إنها لعبة خطيرة ذات نتائج مأساوية وعواقب غير مقصودة. ويمكننا في أوروبا أيضاً أن نرى ذلك: فكلٌّ من أوكرانيا وجورجيا ومولدوفا على دراية بثمن السلام. وكلها على

وعي بالآلام التي خلفها تقويض سيادتها على يد جار معتد من جيرانها – جار على يقين من أن القواعد لا تنطبق عليه.

وبالتالي، ينبغي ألا نُفاجئ حينما يُفلت زمام الأمور ويسبب ذلك ضرراً هائلاً لا يمكن جبره للأشخاص والبلدان ولهذا الكوكب. ونحن اليوم نواجه أحد أشد الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين في التاريخ الحديث: إن كوريا الشمالية تُهدد علناً عالمنا بالأسلحة النووية. ولا مجال للتغاضي عن هذا الازدراء الفادح للحياة البشرية. وإنني أدعو بقوة نظام كوريا الشمالية إلى إنهاء برنامجه لتطوير أسلحة الدمار الشامل والعودة إلى طريق الحوار وبناء السلام في شبه الجزيرة الكورية.

ونحن بحاجة إلى أن نعقد العزم بصورة جماعية وبما ينسجم مع ذات روح ميثاق الأمم المتحدة. ويجب على المنظمة أن تكون حازمة في ما يخص مبادئها وأن تناضل في سبيل تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله. وتقع على عاتق بعضنا مسؤولية خاصة عن القيام بذلك على الصعيد الإقليمي أو الدولي. ولا مجال للألاعيب الجيوسياسية أو المكاسب الاقتصادية على حساب أمننا المشترك. فحياة ملايين البشر على المحك.

إننا نعيش في زمن هو الأكثر ازدهارا في تاريخ البشرية. وبحوزتنا جميع الأدوات اللازمة وما يكفي من الموارد لمساعدة كل إنسان على هذا الكوكب في العيش بكرامة، متحررا من الخوف أو الجوع. ولكن ثمة تحدّ سيختبر أقصى حدود قدرتنا على القيادة والعمل معا والتكيف وإعادة تشكيل مجتمعاتنا والطريقة التي نعيش بها حياتنا. لقد بدأنا نرى النتائج المشؤومة لأعمالنا على البيئة، ونشعر بها. وسواء تمثل الأمر في الفيضانات المسجلة خلال المائة عام الأخيرة والتي زادت وتيرتها أو الأعاصير التي تضرب بقوة أكبر من ذي قبل أو نوبات الجفاف المدمرة التي تجبر الناس على ترك ديارهم، فإن هذه الكوارث ليست نذيراً بتغير المناخ مستقبلاً؛ بل هي ظواهر طبيعية قوية ومن سمات البيئة الجديدة التي نعيش فيها اليوم.

لقد كان اعتماد اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في العام الماضي خطوة غير مسبوقة تجلت فيها الإرادة الجماعية في سبيل التصدي للتحديات الناشئة عن تغير المناخ والتي يجب على مجتمعاتنا أن تواجهها. وربما سيظل الاتفاق في ذاكرتنا بوصفه جهدا فريدا اضطلع به الجيل الحالي للبشرية لتخفيف مخلفات تأثيرنا على البيئة. وقد يصبح الإرثَ الذي سنخلفه: أي فرصة لأطفالنا تتيح لهم التكيّف والعيش في سعادة وأمان مرة أخرى في البيئة المتغيرة.

وتفانينا في الالتزام بالمبادئ المشتركة وتحلّينا بفضيلة الوفاء بوعودنا وقدرتنا على تحقيق النتائج المنشودة بخصوص هذه المسألة، هي أمور تكتسي أهمية بالغة أكثر من أي وقت مضى. وما من أموال أو مصالح اقتصادية قصيرة الأجل من شأنها التعويض عن الضرر الذي لا يمكن جبره إن لم نعمل معا ونغير سلوكنا غير المسؤول. وسيكون ثمن هذا الجهل الكوني أكبر بكثير من كل ما سبق لنا تكبّده.

وسلوفاكيا تدرك الحاجة الملحة إلى العمل الجماعي. إذ سعينا إلى التصديق سريعا على اتفاق باريس المعتمد تحت رئاستنا للاتحاد الأوروبي في العام الماضي. وأؤكد اليوم أننا سننفذ جميع التدابير الوطنية اللازمة للوفاء بالتزاماتنا، لأن اتفاق باريس يجب أن يُنفذ تنفيذاً كاملاً.

لقد أسدت إلينا المنظمة خدمات جليلة على مدى عقود من الزمن. وواجهت تحديات صعبة – فوُفّقت في التصدي لبعضها وفشلت في أخرى، ولكنها ظلت أفضل خيار متاح لنا، مسجلة عدداً لا يحصى من النجاحات ومتمتعة بسلطة عالمية نالتها عن جدارة. وهناك العديد من القضايا الملحة في عالم اليوم، لم تكن متوقعة عندما أنشئت الأمم المتحدة. فمن كان يتصور أن يكون تغير المناخ أحد أهم الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة؟ ومع ذلك، فإننا نثبت أن بوسعنا التصدي لمثل هذه التحديات. ولكن سيكون من السذاجة أن

نعتقد أنه يكفي تطبيق الإجراءات القديمة ذاتها لتحقيق نتائج جديدة والتصدي لأي متاعب جديدة وغير متوقعة.

نحن بحاجة إلى التكيف مع التغيرات، شأننا في ذلك شأن أي منظمة أخرى. وإنني أؤمن إيمانا راسخا بأننا قادرون على هذا التكيف. ومع ذلك، أود أن أؤكد بشكل قاطع أنه فيما نسعى إلى القيام بإصلاح يحقق مزيداً من الكفاءة، يجب أن يتم ذلك في ظل احترام جوهر الأمم المتحدة دون استثناء.

وحتى ننجح في ذلك، سيتعين علينا جميعا أن نكون قادة مسؤولين. كما يجب علينا التخلي عن الأنانية الوطنية والجهل. وأن نتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ونكون صادقين مع بعضها البعض من خلال الوفاء بالوعود التي نقطعها وتحقيق النتائج المنشودة، قولا وفعلاً. فما من مهمة أنبل من خدمة شعبنا والسعي إلى تمكينه من العيش في سلام وكرامة وازدهار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية السلوفاكية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أندري كيسكا، رئيس الجمهورية السلوفاكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة السيد محمد بخاري، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية،

اصطحب السيد محمد بخاري، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد محمد بخاري، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بخاري (*تكلم بالإنكليزية*): باسم بلدي، نيجيريا، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم، وكذلك السيد غوتيريس على أول دورة للجمعية العامة يشهدها بصفته الأمين العام. وأريد أن أؤكد لكليهما تضامن بلدي وتعاونه. فسيكونان بالفعل في حاجة إلى تعاون جميع الدول الأعضاء، إذ نجتمع في ظل ظروف مضطربة وخطيرة على نحو غير عادي. واسمحوا لي أيضا أن أشكر الأمين العام السابق بان كي – مون على ما قدّمه للأمم المتحدة، وأن أتمنى له فترة تقاعد هادئة.

لقد شهدنا العديد من التطورات الواسعة النطاق خلال العام الماضي. ومن بين أهم الأحداث التي شهدتها هذه الفترة الاتفاق النووي الإيراني، واتفاق باريس بشأن المناخ والأزمة النووية لكوريا الشمالية، التي تعدّ مصدر قلق بالغ.

ولا بد لي أيضا أن أشيد بالدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في المساعدة على إيواء الآلاف من المدنيين الأبرياء الذين حوصروا في مُعترك النزاعات في سوريا والعراق وأفغانستان. وعلى وجه الخصوص، يجب علينا أن نشكر بشكل جماعي حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية والقيادة الجديرة بالثناء التي اضطلعت بها المستشارة أنجيلا ميركل، وكذلك حكومات كل من إيطاليا واليونان وتركيا، على مساعدة مئات الآلاف من اللاجئين.

كما أبدى المجتمع الدولي تضامنه على نحو مثالي حين تضافرت جهوده داخل منطقتي لمساعدة البلدان والمجتمعات المحلية في منطقتيْ الساحل وبحيرة تشاد على احتواء التهديدات التي يشكلها تنظيم القاعدة وجماعة بوكو حرام.

وإننا نشكر مجلس الأمن على زيارة بلدان حوض بحيرة تشاد من أجل تقييم الحالة الأمنية والاحتياجات الإنسانية، فضلا عن التعهد بتقديم المساعدة لإعادة بناء الحياة وسبل المعيشة في المنطقة. كما أننا في نيجيريا نقدم المساعدات الغوثية والإنسانية إلى الملايين من الأشخاص المشردين داخليا في

المخيمات وأولئك المتضررين من الإرهاب والجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية.

وخلال العام الماضي، اجتمع المجتمع الدولي من أجل التركيز على ضرورة تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين الشباب، والإدماج الاجتماعي، فضلا عن تعزيز التعليم والإبداع والابتكار. ولا تفتأ حدود الحكم الرشيد، والديمقراطية، بما في ذلك إجراء انتخابات حرة ونزيهة للارتقاء بسيادة القانون، تتوسع في كل مكان، لا سيما في أفريقيا.

ويظل إيماننا بالديمقراطية راسخا لا يتزعزع. وقد تضافرت جهود منظمتنا الإقليمية، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لدعم مبادئ الديمقراطية في غامبيا، مثلما فعلنا من قبل في كوت ديفوار.

ومن خلال جهودنا الوطنية الفردية، يجري تعزيز مؤسسات الدولة من أجل تعزيز المساءلة، ومكافحة الفساد واسترداد الموجودات. ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا من خلال تعاون المجتمع الدولي وتقديمه ما يلزم من مساعدة حيوية ودعم مادي. كما سنعمل على التعاون من أجل التصدي للجريمة عبر الوطنية المتنامية، مثل العمل القسري والعبودية الحديثة والاتجار بالبشر والجرائم السيبرنية.

وينبغي مواصلة تقديم هذه الجهود التعاونية. ويجب أن نضع معاً استراتيجيات جماعية وأن نعمل على حشد الاستجابات المطلوبة من أجل منع المقاتلين الفارين من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من تغيير وجهتهم والتسلل إلى منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، حيث الموارد غير كافية وحيث قدرة الاستجابة تكون في غضون أسبوع. وسوف يتطلب هذا تعاوناً وطيداً بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي في مجال منع نشوب النزاعات وإدارتها. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور القيادة الأساسية في مجال صون السلام والأمن الدوليين، عن طريق توفير التمويل الكافي، على نحو مستدام ويمكن التنبؤ به، وغيره من عناصر التمكين للمبادرات الإقليمية وعمليات حفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن.

ولا ينبغي للصراعات الجديدة أن تجعلنا نغفل عن الصراعات القديمة التي لا تزال قائمة دون أي تسوية.

وعلى سبيل المثال، هناك قرارات كثيرة صدرت عن مجلس الأمن بشأن أزمة الشرق الأوسط منذ عام ١٩٦٧ ولم تنفذ حتى الآن. وفي غضون ذلك، استمرت معاناة الشعب الفلسطيني والحصار المفروض على غزة. وبالإضافة إلى ذلك، نواجه الآن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية البائسة في اليمن، والأوضاع الأكثر مأساوية في ولاية راكين في ميانمار. والأزمة في ميانمار تذكرنا بشدة بما حدث في البوسنة عام ١٩٩٥وفي رواندا عام ١٩٩٤.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل صامتا وألا يدين المعاناة الرهيبة التي يتسبب فيها، حسبما تشير كل الدلائل، برنامج تدعمه الدولة لتهجير السكان بصورة وحشية من المناطق التي تقطنها أقلية الروهينغيا في ميانمار على أساس العرق والدين. ونحن نؤيد تأييداً تاماً دعوة الأمين العام لحكومة ميانمار إلى وضع حد للتطهير العرقي الجاري وضمان عودة آمنة للنازحين من الروهينغيا إلى ديارهم في أمان وكرامة.

وفي كل تلك الأزمات، يكون أول الضحايا من البشر، وأضعفهم من النساء والأطفال. ولذلك، فإن موضوع هذه الدورة –"محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام"– مناسب تماماً. وإذ يسعى المجتمع الدولي جاهداً لتسوية هذه النزاعات، يجب أن نضع في اعتبارنا وأن نركز على أوجه التفاوت المتزايدة داخل المجتمعات والهوة السحيقة بين الأمم الغنية والفقيرة. فهذه التفاوتات والثغرات جزء من الأسباب الجذرية الكامنة وراء التنافس على الموارد والسخط والغضب، وهو ما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار.

والتهديد الأكثر إلحاحاً للسلم والأمن الدوليين اليوم يتمثل في البرنامج المعجل لتطوير الأسلحة النووية في كوريا الشمالية. ومنذ أزمة الصواريخ الكوبية في عام ١٩٦٢، لم نكن أبداً أقرب إلى خطر الحرب النووية مثلما نحن الآن. ونيجيريا تقترح أن تشرع الأمم المتحدة في تشكيل وفد قوي لمقابلة الرئيس الكوري الشمالي بشكل عاجل. وينبغي أن يضم الوفد برئاسة مجلس الأمن أعضاء من جميع المناطق. فالأزمة في شبه الجزيرة الكورية تبرز الحاجة الملحة لجميع الدول الأعضاء، انطلاقا من روح ضمان عالم أكثر أمناً وسلاماً، إلى التصديق دون إبطاء على معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي سيفتح باب التوقيع عليها هنا غداً.

وأختتم ملاحظاتي بالتأكيد مجدداً على التزام نيجيريا الثابت بالمبادئ والأهداف الأساسية للأمم المتحدة. ومنذ انضمامنا إلى الأمم المتحدة كدولة عضو في ١٩٦٠، ما فتئنا نشارك في كل الجهود الرامية إلى إحلال السلام والأمن وتحقيق التنمية على الصعيد العالمي. وستواصل نيجيريا دعم الأمم المتحدة في كل جهودها، بما في ذلك تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد محمد بخاري، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ميلوش زيمان، رئيس الجمهورية التشيكية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الجمهورية التشيكية.

اصطحب السيد ميلوش زيمان، رئيس الجمهورية التشيكية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ميلوش زيمان، رئيس الجمهورية التشيكية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس زيمان (*تكلم بالإنكليزية*): عندما كنت شاباً، نسبياً، تأثرت بعمق كتابين. أحدهما ”نهاية التاريخ والإنسان الأخير“ تأليف فرانسيس فوكوياما، والثاني ”صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي“ تأليف صمويل هنتنغتون. وكتاب فوكوياما وصف لعالم جديد شجاع، أو يوتوبيا جديدة حيث يتمتع كل بلد بنفس النظام السياسي القائم على أساس ديمقراطية برلمانية ليبرالية – وهو حلم جميل، ولكن لا شيء أكثر. أما هنتنغتون، فقد كان واقعياً ينزع إلى التشكك والسخرية. وتوقع ببساطة ظهور الصراعات تدريجياً بين مختلف أنواع الحضارات. وفي مقال له في الشؤون الخارجية يتحدث أيضاً عن الحدود الدموية للإسلام.

وبالتالي، لدينا الآن نوع جديد من الحضارة – يمكن تسميتها بالحضارة المناوئة – نشأت خلال العقدين أو العقود الثلاثة الماضية. والسمة النمطية لتلك الحضارة أنها تقوم على الإرهاب لا أكثر. ونحن نرى تلك الأعمال الإرهابية في جميع أنحاء أوروبا وخارجها. ونعرب عن تعازينا وعن تضامننا مع ضحايا الأعمال الإرهابية، وننظم الاحتجاجات والتظاهرات، ولكن للأسف مازلنا نتوانى عن مكافحة هذه الحضارة المناوئة الإرهابية بكامل قوانا. ولا بد لي أن أعترف بأنه قبل عام واحد، انتقدت الأمم المتحدة هنا (انظر A/71/PV.12) لعجزها عن تعريف لفظ ”الإرهاب“.

لقد تغيرت الحالة. على مدى ٧٠ عاما، لم نتمكن من وضع تعريف لكلمة ”الإرهاب“. ومن ناحية أخرى، فإنني أثمن عاليا إجراءات الأمين العام وإنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب مؤخرا، وهو خطوة معقولة نحو إيجاد حل عملي لمكافحة الإرهاب العالمي. لا بد أن الجمعية العامة

تعلم أن هناك ٣٨- وأكرر ٣٨- منظمة ومؤسسة لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة. ٣٨- ياإلهي! أعتقد أننا كلما أنشأنا المزيد من هذه المؤسسات، كلما كان الإرهابيون أكثر قدرة على الازدهار. ما نحتاج إليه هو مكتب قوي وحيد لمكافحة الإرهاب، لديه جميع التدابير اللازمة، بما في ذلك القوة العسكرية، لمكافحة الإرهاب، استنادا إلى المادة ٤٧ من ميثاق الأمم المتحدة. وأعرب عن التقدير لترشيح السيد فورونكوف، الذي التقيت به بالأمس. وأنا على يقين من أنه سيكون قادرا على حل المشاكل التي تسهم في الإرهاب الإسلامي في أنحاء العالم.

تولَّى الرئاسة نائب الرئيس، السيد هلال (المغرب).

وأود أن أتناول الجانب الآخر من العملة – الهجرة. تتسبب الأعمال الإرهابية جزئيا في الهجرة، كما شوهد في سورية والعراق. ومن ناحية أخرى، ترتبط الهجرة أيضا بالإرهاب لأن بعض الجهاديين ينتحلون صفة المهاجرين. في أوروبا وفي أماكن أخرى، ينشئون خلايا نائمة، ويشجعون المهاجمين المنفردين، وهلم جرا. إنني أتفهم أولئك الذين يقولون إن علينا الترحيب بالمهاجرين، لكن معارضتي تنبع من حقيقة أن الهجرة الواسعة النطاق من البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان تمثل نزوح للأدمغة. فالشباب، أناس أصحاء – معظمهم ذكور – الذين يغادرون بلدانهم يمثلون إضعافا لإمكانات هذه البلدان. إن كل من يرحب بالمهاجرين في أوروبا يتفق في الرأي أن هناك هجرة للكفاءات وأنها تسهم في استمرار تخلف تلك البلدان. ما نحتاج إلى القيام به هو مساعدة هذه البلدان عن طريق توفير الكهرباء والمستشفيات والمدارس والموارد المائية من أجل تحقيق الاستقرار للسكان المحليين، ولكن ليس دعم الهجرة.

في الختام، أود أن أقول إن الحرب ضد الإرهاب يجب أن تستند إلى التفاؤل التاريخي والإيمان بأننا سننتصر يوما ما. في برشلونة، قال الشعب الإسباني إنه ليس خائفا، وأعلن فرانكلين روزفلت ضرورة العيش في مأمن من الخوف. ولهذا السبب، أود أن أقتبس جملة من مارتن لوثر، أعتقد أنها تعبر بصورة بالغة الجمال عن التفاؤل التاريخي: ”إن كنت أعرف أن العالم سيزول غدا، لغرست رغم ذلك فسيلة شجرة التفاح التي في يدي“.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية التشيكية على الكلمة التي ألقاها للتو.

اصطُحب السيد ميلوش زيمان، رئيس الجمهورية التشيكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.